مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 1ب، 2012، ص ص 431- 469

واقع العلاقات التركية الدولية: المحددات والتوجهات (2002-2010)

محمد المقداد*

ملخص

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقات التركية الدولية منذ عام 2002 وحتى نهاية 2010 في ظل توجهات سلطة حزب "العدالة والتنمية"، وذلك بناءً على مناقشة أبرز المحددات التي تحكم سياسة تركيا الدولية ممثلة بكل من المحدد الاستراتيجي والمحدد الاقتصادي. كما تبين الدراسة طبيعة حرص السلطة التنفيذية على تنمية المصالح التركية وقدرتها على تدشين مرحلة جديدة في التعامل مع الوحدات السياسية الدولية المؤثرة في تطلعات الدولة التركية المستقبلية، بعد أن غابت تركيا عن لعب الدور المركزي الإقليمي منذ تأسيسها كدولة حديثة عام 1923.

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:أن هناك علاقة ارتباطيه بين المحددات الرئيسية التي تستند عليها العلاقات التركية الدولية وبين الحراك السياسي الدولي الذي تنتهجه تركيا في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية" الذي تسلم السلطة عام 2002. ولتوضيح ذلك تم توظيف كل من المنهج الإقليمي والمنهج الوظيفي.

وأخيراً، توصلت الدراسة لعدة استنتاجات أبرزها، وجود مساعٍ دولية جديدة لتركيا تعبر عن توجهات لإظهار دور محوري إقليمي وذلك نتيجة لامتلاك المقومات المتعددة لديها، والقدرة على التفاعل مع دول الجوار الشرقي استناداً إلى ميزات القواسم المشتركة مع العالم العربي والحاجة إلى تلبية متطلبات مفهوم "الاعتماد المتبادل" في العلاقات الدولية، وأن تركيا لن تتخلى عن مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، وفي المحافظة على علاقاتها المعهودة مع المعسكر الغربي، لأن الغاية تكمن في تنمية المصالح والإبقاء على سير التوازن مع كافة الوحدات السياسية الدولية وليس الدخول في حالة صراع مباشر.

المقدمة

ترتبط السياسة الدولية للجمهورية التركية وكغيرها من الوحدات السياسية بطبيعة المتغيرات التي يشهدها العالم، خاصة تلك المتعلقة بنزوع النظام الدولي نحو التعددية والخلاص من إملاءات القطبية الواحدة التي ارتكزت على تفعيل الأزمات وخلق ما يبرر الحروب الاستباقية، وذلك انسجاما مع متطلبات فكرية قامت عليها المدرسة الليبرالية الجديدة التي سيطرت على عقلية العديد من صناع القرار في الدول الغربية، وكان نتاج ذلك كله بروز حالة عدم الاستقرار الدولي، نتج عنها أزمات اقتصادية والميول نحو التكتلات الإقليمية والدولية التي ترتكز على تطوير

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المصالح المشتركة التي بدورها تتقدم على المصالح الاقتصادية على القوة العسكرية، وتسهم بتشكيل أطر وملامح علاقات دولية مختلفة إلى حد كبير عما كانت عليه الظروف الدولية وطبيعة التجاذب بين الوحدات السياسية خلال الحرب الباردة.

لقد شهدت السياسة الدولية منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة عام 2002 - العديد من التوجهات غير المألوفة منذ قيام دولة تركيا الحديثة عام 1923، إذ باتت تعتمد العلاقات على عدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تتعايش مع توجهات القوى المركزية التي شكلت حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية. ومما يساعدها على ذلك موقعها الجيوبولتكي الذي تطل تركيا به على جغرافيا إقليمية إستراتيجية هامة: أوروبا والبلقان والبحر المتوسط والعالم العربي وروسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. كما وفرت السياسة التركية الجديدة، القدرة على كسر حدة التطرف سواء من جانب ذوي النزعة الطورانية أو من جانب بعض الجماعات الإسلامية السياسية. كما عملت باتجاه معالجة مشاكل الأقليات القومية في تركيا بمنهجية تطوير أوضاعها لتحقيق الانسجام المجتمعي الذي يكفل وحدوية الموقف في التوجهات الخارجية، أما دوليا فتسعى السلطة الحاكمة –حزب العدالة والتنمية- إلى تأكيد قدرة تركيا على رسم التطورات المستقبلية للمنطقة، مما يدفع بالدول الغربية إلى تفهم الحقيقة الجغرافية والحضارية لتركيا ودورها في السياسات الأوروبية المستقبلية، وهذا يساعدها، من جانب آخر، في جعل الاتحاد الأوروبي ينظر لتركيا على أنها ليست مجرد دولة هامشية أو أنها تعيش بعزلة بسبب هويتها الإسلامية[1].

كما أن اللافت للنظر من توجهات تركيا نحو المشرق، أنها تحاول أن تتجاوز كافة العوائق التي أثرت بشكل سلبي على الانفتاح الدبلوماسي وتفعيل متطلبات التعاون مع المنطقة العربية، في الوقت الذي تسعى تركيا وباستمرار إلى تدشين علاقات سليمة بين مختلف الوحدات الدولية والإقليمية، مستخدمة كافة أشكال الدبلوماسية وأدواتها وفي مقدمة ذلك طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها، ومبادرات تشكيل مجالات من المصالح المشتركة التي تعزز كافة قنوات الحوار والتفاهم، مع الحرص على الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة تمثل أخطاراً جيوسياسية وجيوثقافية ضد الاستقرار في المنطقة، وإسناد ذلك على نهج سياسي جدي يقوم على تكثيف الاتصالات والعلاقات التي تعزز من مكانة تركيا دولياً، في الوقت الذي تسير فيه عقلية صانع القرار التركي ضمن منهجية قوامها إدراك أهمية موقع تركيا وعمقها الاستراتيجيين، وما تتطلبه المرحلة الحالية من مرونة سياسية وتكتيكية في التعامل مع كاف أطراف المعادلة الدولية، والاحتفاظ بمغزى الانسجام والتوافق الداخلي الذي يضمن بقاء السلطة في الحكم للوصول إلى نتائج إيجابية للأهداف الموضوعية.

وبشكل عام يمكن إيجاز الأسس النظرية التي تقوم عليها استراتيجية تركيا في سياستها الدولية منذ تولي حزب "العدالة والتنمية" السلطة استناداً إلى تشخيص واقع الحراك السياسي التركي دولياً بما يلي:[2]

1. عقلانية التعامل مع القضايا الداخلية كون ذلك يمثل مرتكزات ذات علاقة ارتباطيه مع قوة الدولة اتجاه المسائل المتعلقة بتطلعات تركيا خارجياً. حيث أخذت تركيا بمسار التوفيق بين الأمن والحرية، وأصبحت بهذا من البلدان القليلة التي تقدمت في العديد من المجالات خاصة في مجال الإصلاح السياسي والتوزيع الأمثل للموارد دون أن يكون ذلك على حساب المتطلبات الأمنية، في الوقت الذي ما زالت أبرز القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة تقدم الاعتبارات الأمنية على كافة أوجه الاستقرار والإصلاح مما ترتب عليه تباطؤ واضح في المسارات التنموية المنشودة.
2. اتباع سياسة "تصفير المشكلات" بين تركيا وجيرانها، والعمل على إخراج تركيا من بلد محاط بمشكلات، إلى بلدٍ يدخل في علاقات متزنة مع كافة الدول، مما يمنح السياسة التركية الدولية نوعًا جديدًا من تنوع المصالح.
3. اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك، حيث لم تعد السياسة التي تستخدم قنوات ومجالات محدودة ذات إيجابيات ومكاسب كبيرة، بل إن الظروف الدولية باتت توصف بالمتحركة، وهذا يتطلب تفهُّم مستلزمات الانفتاح على كافة القوى والاستفادة مما تملكه من مكاسب التعاون عند توظيف متطلبات "الاعتماد المتبادل". بمعنى آخر، إنّ تركيا لا بُدّ أن تخرج عن مسار التبعية التقليدية، وأن لا تبقى تركيا-فقط- مركزاً عنده تبدأ وتنتهي في آن واحد مشاكل الغرب والشرق، والغرب والإسلام، وآسيا وأوروبا، بل الأمثل من ذلك، أن تكون تركيا محورا لحل المشاكل، ومصدراً أساسياً في إرساء السلام العالمي والإقليمي، وهذا بمجمله يتيح الفرصة لتركيا لأن تنتقل من سياسة الجمود والسكون الدبلوماسي، إلى سياسة الحركة الدائمة عند التواصل مع كافة بلدان العالم المهمة لتركيا، مما يعني الحاجة إلى إرساء استراتيجية المرحلة تقوم على نهج ذي كفاءة دبلوماسية، وذي قدرة على طرح تعريف وتثقيف جديدة لدور تركيا في الساحة العالمية، وأن تركيا هي دولة ذات إمكانيات مهمة في شتى المفاهيم، لذا فإنها لا بُدّ أن تكون بلدا مركزيا، وفاعلا إقليميا ودولياً.

بناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة البحثية لتوضيح واقع سياسة تركيا الدولية، على ضوء محدداتها الاستراتيجية والاقتصادية، وكيف تتعامل مع ذلك على ضوء علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، إسرائيل، والدول العربية وذلك ضمن توجهات حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا منذ عام 2002.

الإطار العام للدراسة

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى فهم واقع السياسة التركية على الساحة الدولية منذ عام 2002 الذي يمثل بداية تسلم حزب "العدالة والتنمية" السلطة، إضافة إلى الوقوف على طبيعة المحددات الرئيسية التي تركز عليها سياسة الحزب في تعامله مع القضايا ذات العلاقة بتوجهات تركيا الدولية. بشكل عام يمكن إبراز أهم الأهداف الأساسية التي تسعى الدراسة البحثية إلى الوصول إليها بما يلي:

1- توضيح أهم المحددات الرئيسية التي تستند عليها سياسة تركيا في توجهاتها الدولية.

2- تبيان واقع العلاقات التركية الخارجية في ظل التداعيات الإقليمية والدولية، وذلك بتسليط الضوء على مساعي تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، والتحديات التي ما زالت تواجهها في هذا الشأن، إضافة إلى مناقشة علاقة تركيا مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

3- إبراز الأسباب والعوامل التي تدفع بالسياسة التركية لتدشين مرحلة جديدة من العلاقات مع العالم العربي خاصة مع دول المشرق العربي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في ظل التداعيات السياسية الدولية التي تشهدها تركيا منذ عام 2002، حيث يمثل ذلك بداية لمرحلة جديدة في تحول النهج السياسي مقارنة مع ما كان معهوداً منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923، وبهذا تسعى تركيا من خلال سلطة الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" إلى إبراز الدور المحوري والدولي في مجمل القضايا خاصة الإقليمية.

مشكلة الدراسة:

تمر العلاقات التركية الدولية بمرحلة جديدة تختلف عما كانت عليه منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923، فبعد أن كانت توصف طبيعة النهج الذي اتسمت به سياسة تركيا الدولية في مرحلة استمرت لعقود بالتبعية للمحور الغربي، وإغفال التعاون مع الشرق، أصبح الواقع يختلف نتيجة التداعيات الدولية واختفاء القطبية الثنائية، إضافة إلى التغيرات التي أصابت قوة الدول ذات النفوذ الدولي، والتوجه لاستحقاقات استراتيجية تنسجم مع المتطلبات الاقتصادية وتوظيف متطلبات "الاعتماد المتبادل"، إضافة إلى تغيير طبيعة النظام السياسي في تركيا الذي بات تحكمه قوى ذات توجهات تسعى إلى ممارسة الدور اللازم الذي يستوجب إظهار إمكانيات الدولة، واحترام خصوصيتها، مستندة في ذلك على عدة أسباب رئيسية، مثل استمرارية الاتحاد الأوروبي في

مراوغة قبول عضوية تركيا، وعدم قيام الولايات المتحدة باستخدام آلية ضاغطة على دول الاتحاد الرئيسية لقبول عضوية تركيا كونها شريكًا استراتيجيًا تاريخيًا للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

كما وتستند المشكلة البحثية على تشخيص المحددات الأساسية التي تقوم عليها علاقات تركيا الدولية ممثلة بالمحددات الإستراتيجية والاقتصادية، والحاجة إلى تنمية الإمكانيات على ضوء تعزيز التعاون مع الدول وفتح قنوات الاستثمار اللازمة، والحفاظ على سياسة متزنة مع كافة القوى الإقليمية، مما يعني أن تركيا في مرحلة جديدة في علاقاتها الدولية، تحرص في مسيرتها على إظهار دورها المركزي في منطقة الشرق الأوسط دون أن تخلق أية عراقيل دولية تؤثر على تقدمها.

أما إشكالية الدراسة ذات العلاقة بتوجهات تركيا الدولية الحالية، فتكمن في صعوبة حصر التعرف على قدرة تقييم سياسة تركيا لعدة أسباب تتمثل في:

1. ملامح المتغيرات الدولية والإقليمية التي ما زالت تحكمها العديد من القوى الدولية التقليدية، مما يعني أن التوجيهات التركية الدولية تبقى ضمن دائرة السيطرة من قبل الوحدات السياسية التي تتحكم إلى حاد عال وواسع بالمحيط الدولي لتركيا.
2. مدى استمرارية سلطة الحزب الحاكم لتركيا ."حزب العدالة والتنمية". فأية تغيرات في نهج تركيا تبقى مرهونة بالسلطة الحاكمة كونها تمثل الاتجاه المتزن، مقارنة بغالبية القوى الحزبية المعارضة التي طالما تريد لتركيا أن تبقى ضمن منظومة التوجهات الغربية دون إيجاد أي حراك جديد.
3. كما تكمن الإشكالية الأساسية للدراسة، بأن الحزب الحاكم لتركيا يستخدم سياسة تعتمد على الشراكة مع كافة الأطراف، مما يستوجب فتح قنوات تعاون مكثفة مع العديد من الدول العالمية الفاعلة استراتيجياً واقتصادياً مثل الصين واليابان وروسيا، والانفتاح مع الدول الرئيسية في القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية ودول جنوب شرق أسيا.

تساؤلات الدراسة:

هناك العديد من التساؤلات الرئيسية التي تسعى الدراسة من خلال التشخيص والتحليل إلى الإجابة عليها، وتتمثل أبرزها بما يلي:

1. ما هي طبيعة المحددات الأساسية التي تقوم عليها سياسة تركيا في نهجها الدولي؟
2. ما هي طبيعة الترابطات القائمة بين تركيا وكل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والعالم العربي؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها الدراسة، وما انبثق عن المشكلة البحثية من تساؤلات سالفة الذكر، تستند الدراسة على فرضية اختباريه أساسية مفادها "أن هناك علاقة ارتباطيه بين المحددات الرئيسية التي تقوم عليها العلاقات التركية الدولية وبين الحراك السياسي الخارجي الذي تنتهجه سلطة الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) منذ عام 2002" وحتى نهاية حدود الدراسة الزمنية عام 2010. كما وينبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية يتمثل أبرزها بما يلي:

1. هناك علاقة ارتباطيه بين مساعي تركيا نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي وبين توجهات تركيا نحو تدشين علاقات مع دول المشرق من جهة، وإعلان مواقف مضادة اتجاه سياسة إسرائيل في المنطقة من جهة أخرى.
2. يوجد علاقة ارتباطيه بين إدراك قيادات حزب "العدالة والتنمية" لأهمية موقع تركيا الجيوبولتكي وبين احتياجات دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص في الحفاظ على علاقات متزنة مع تركيا.
3. هناك علاقة إيجابية بين توجهات تركيا الجديدة في المنطقة العربية وبين النمو الاقتصادي الذي يتحقق لصالح تركيا.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: حزب "العدالة والتنمية":المحددات والتوجهات.

المتغير التابع: واقع العلاقات التركية الدولية (2002-2010).

منهجية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وما يتمخض نتيجة ذلك من عناوين رئيسية يخدم الأهداف والوصول إلى استنتاجات تختبر الفرضيات سالفة الذكر، سوف تستخدم الدراسة كُلاً من المنهج الإقليمي "The Regional Approach" والمنهج الوظيفي " The Functional Approach".

بالرجوع إلى أدبيات المنهج الإقليمي، الذي ترجع بداية استخدامه، إلى عالم الجغرافيا السياسية بومان "Bowman" في كتابه "The New world" واستخدمه كذلك العديد من المهتمين في علم الجيوبولتكس والعلاقات الدولية[(3)]، فإن هذا المنهج يستخدم بشكل عام بغية دراسة العوامل الاقتصادية والاستراتيجية للدولة ومناقشة حراكها على ضوء متطلباتها إقليميا

وعالمياً، كما يركز على دراسة الطابع السياسي للدولة بما يرتبط بتاريخها السياسي وعلاقاتها مع العالم الخارجي. وبناءً على ذلك سوف يتم توظيف المنهج الإقليمي في هذه الدراسة عند مناقشة المحددات الرئيسية للدولة (المحدد الاستراتيجي والمحدد الاقتصادي) وكذلك عند استعراض العلاقات التركية مع العالم الخارجي وخاصة دول الجوار الإقليمي، وأبرز التكتلات الاستراتيجية والاقتصادية التي تنخرط بها تركيا من جانب وتسعى نحو الانخراط بها من جانب آخر.

كما وسيتم توظيف المنهج الوظيفي في المجالات ذات العلاقة بدراسة العلاقات الخارجية للدولة التركية والتكتلات الإقليمية، ودراسة العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، ويسعى المنهج إلى مناقشة الإطار الذي تعتمده الدول في إظهار قوتها على ضوء محدداتها، من حيث دراسة العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية، ودراسة العلاقات الاستراتيجية ذات العلاقة بتحليل الارتباطات العسكرية التي عقدتها الدولة مع الدول الأخرى. لذلك سوف تستخدم الدراسة هذا المنهج كون كافة مقولاته واردة الذكر تدخل ضمن محتوى نقاش الدراسة.

مفردات الدراسة:

- **الاعتماد المتبادل**: Interdependence

من المفاهيم النظرية التي استخدمها العديد من المنظرين في حقل العلاقات والسياسات الدولية، خاصة أنصار المدرسة الليبرالية الجديدة ومن أبرزهم "ميلتون فيردمان"، و"فريدريك هايك"، والفكرة المركزية التي يقوم عليها مفهوم الاعتماد المتبادل، تخلص إلى التعاون بما يخدم مستوى الدرجة العالية من الترابط بين الوحدات السياسية الدولية، وبشكل يؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول ويحقق مكاسب للأطراف بطريقة فاعلة ومتزنة، وهذا من شأنه أن يدعم استقرار النظام الدولي[4]. بينما يرى أنصار الواقعية الجديدة مثل "والتز" أن الاعتماد المتبادل قد يؤدي إلى ترابطات زائدة تكون لمصلحة طرف على حساب طرف آخر، وهذا بدوره قد يؤدي إلى صراع وعدم استقرار[5].

أما إجرائياً، يستخدم هذا المصطلح في الدراسة البحثية بهدف تبيان أن سياسة تركيا الحالية تستخدم نهج "الاعتماد المتبادل" بين كافة الأطراف المعنية في مقدمة علاقاتها الدولية، سواء المتعلقة بانفتاحها على دول المشرق العربي، أو الاتحاد الأوروبي، أو إسرائيل، والولايات المتحدة، وذلك بهدف تحقيق مكاسب متعددة وفي مقدمتها المكاسب الاقتصادية.

- حزب "العدالة والتنمية":

هو من الأحزاب التركية الحديثة، تم تشكيله في آب عام 2001 من النواب المنشقين عن حزب "الفضيلة الإسلامي" الذي تم حله بقرار صدر عن المحكمة الدستورية التركية في حزيران عام 2001، كما كان أعضاؤه يمثلون جناح المعتدلين في حزب الفضيلة. ويشكل حزب "العدالة والتنمية " – الذي يقود تركيا منذ عام 2002 -الجناح الإسلامي المعتدل، ويحرص على أن لا تستخدم الشعارات الدينية في الخطابات السياسية، ويؤكد الحزب على احترام الحريات الدينية والفكرية ويبني سياساته على التسامح والحوار والانفتاح على العالم، وعدم معارضته للعلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية عند تأسيسها عام 1923، كما ويؤيد الحزب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويبلغ عدد أعضاء النواب في البرلمان من حزب العدالة والتنمية (342) من أصل (550) وذلك بناء على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2007.[6]

أما إجرائياً، سيركز على استخدام مسمى حزب "العدالة والتنمية"بالحزب الحاكم كون الدراسة تقتصر مناقشتها على واقع العلاقات التركية الدولية منذ تسلم الحزب للسلطة عام 2002 وحتى نهاية عام 2010.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي ناقشت علاقات تركيا الدولية وذلك في مراحل تاريخية مختلفة، والتي قدمها مختصون ومهتمون في الشأن التركي، ولقد تزايدت آراء ووجهات نظر الباحثين المهتمين في واقع ومستقبل تركيا في العقد الأخير خاصة بعد ظهور واضح لدور تركيا في حراكها الإقليمي والدولي، وجاءت هذه الدراسات في كتب وأخرى كدراسات بحثية متخصصة منشورة في دوريات محكمة. لذلك لا بُد من استعراض عدد من الدراسات المنشورة ذات العلاقة المباشرة بالدراسة وتبيان مدى ما يسعى إليه الباحث من إضافة علمية جديدة مقارنة بما تم نشره حتى نهاية حدود الدراسة الزمنية عام 2010.

في كتابه "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، بين المؤلف (جراهام فولر)[7] أن السياسة الخارجية التركية تسعى في الوقت الراهن لسد الفراغ في السياسة الشرق أوسطية أو عدم ترك الفرص لأي فاعل دولي آخر، وأن هذا التوجه نحو التوسع جاء نتيجة حالة عدم الاستقرار التي مازالت تشهدها منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث سبتمبر عام 2001 وما نتج من حروب دولية على الإرهاب، إضافة إلى صعود "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة عام 2002. كما ويوضح المؤلف (فولر) أن تفاعلات تركيا مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في السنوات المقبلة ستتشكل انطلاقاً من نية تركيا تفعيل العمل لبناء

علاقات جديدة مع دول الجوار بما في ذلك الدول الإسلامية، إضافة إلى رؤية تركيا لنفسها كمن يقف في المركز بين الغرب والشرق، وأن تركيا أصبحت تدرك أن مصالحها الخاصة تكمن في استقرار منطقة الشرق الأوسط، لذا عليها أن تنهض للمشاركة والتفاعل لإيجاد حلول للمعضلات الرئيسية كالصراع العربي الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، وعدم الاستقرار في العراق...إلخ.

أما فيما يتعلق بالعلاقات التركية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بين المؤلف (هاينتس كرامر) في كتابه "تركيا المتغيرة"[8] أن أهمية تركيا بالنسبة لأميركا كانت قد تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وحتى أحداث سبتمبر عام 2001، لكنها قد تغيرت منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 باتجاه مغاير، كون الولايات المتحدة ترى في سياسة تركيا أنها باتت تأخذ منحى جديداً لأن الأخيرة لم تؤسس دوراً مساعداً للولايات المتحدة في احتواء الوضع في العراق.وفي المبحث المتعلق بدراسة واقع العلاقة الجديدة بين تركيا وإسرائيل بين (كرامر) أن تركيا تسعى لتحقيق التوازن في العلاقة بين متطلبات تنمية العلاقة مع الدول العربية وإسرائيل، خاصة وأن السلطة التنفيذية الحاكمة في تركيا بقيادة حزب "العدالة والتنمية "أكثر تفهماً وقبولاً عند شعوب الدول العربية والإسلامية، وأن العلاقة مع إسرائيل يجب أن تخدم مصالح تركيا وأن لا تكون حملاً عليها. وأخيراً يؤكد المؤلف (كرامر) أن الغرب باتوا من جديد يهتمون بالدراسات عن تركيا، من خلال السعي المتواصل للتعرف على قدرة تفاعلات تركيا الإقليمية والمحورية، وفي ظل رغبة أطراف النفوذ الدولية في رصد حراك دول النفوذ الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى.

وفي دراسة بعنوان "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996-2009) بينت المؤلفة (رنا الخماش)[9] أن المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية هي التي تحكم طبيعة العلاقة بين تركيا وإسرائيل، وذلك كون التوجهات الفكرية والسياسية التي يحملها قادة تركيا وإسرائيل، وأن ما ترتب عن إحداث سبتمبر عام 2001، كاحتلال العراق عام 2003، جاء ليخدم تلاقي المصالح التركية العربية لأن ذلك ترتب عليه الحاجة إلى تدشين وتقوية مصالح أمنية واقتصادية جديدة تؤثر بمصالح تركيا والعرب بشكل مباشر، وأن ما يؤكد ذلك التدخل الإسرائيلي العسكري والاستخباراتي في كردستان العراق، ما ينجم عنه تهديد فعلي للأمن القومي التركي. كما وناقشت (الخماش) العلاقات التركية الإيرانية، على اعتبار أن إيران تعتبر لاعباً مهما ورئيسياً في مختلف قضايا المنطقة المتعلقة بإسرائيل وأمنها، بالإضافة لكونها إحدى دول الجوار الجغرافي لتركيا، وإحدى الدول المنافسة للدور التركي بقيادة المنطقة، كما أن إيران تعتبر الدولة المغايرة لمخططات الغرب في المنطقة، في الوقت الذي ترى الدول الغربية أن تركيا إحدى أهم حلفائها لتنفيذ مخططاتها في المناطق المجاورة لتركيا على وجه العموم.

وفي دراسة متخصصة لـ (Ozlem Terzi) بعنوان "قدرات جديدة وعلاقات قديمة: تركيا والاتحاد الأوروبي"[10] بين الباحث أن توجهات تركيا الأمنية والاقتصادية باتت متغيرة بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن مواقف تركيا الجديدة تستند على محددها الجيو استراتيجي، وهذا بدوره سينعكس على أهمية مراجعة هيكلية الأمن الأوروبي، وأن على الاتحاد الأوروبي الأخذ بالشراكة الفعلية مع الدول المحيطة خاصة مع تركيا لضمان الاستقرار بمختلف جوانبه، كونها شريكًا تقليديًا وعضوًا فاعِلاً في حلف (الناتو) وتشكل حاجزاً هاماً في وجه النفوذ الروسي. كما بين الباحث التحديات التي ما زالت تواجه قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، مثل المشكلة القبرصية وحقوق الأقليات التركية، وإعادة النظر في بعض القواعد الدستورية التي تؤثر على سير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبعد استعراض الدراسات سالفة الذكر، مع قناعة الباحث بأهميتها لما تناولته من موضوعات ذات علاقة مباشرة عن العلاقات التركية الدولية، إلا أن الدراسة هذه سوف تركز بمجملها على الجوانب الرئيسية المتصلة بواقع العلاقات التركية الدولية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية" الذي تسلم زمام الحكم عام 2002، بعد نجاحه في الانتخابات التشريعية آنذاك. كما وتعنى الدراسة بالمحددات التي تحكم التوجهات السياسية التركية الدولية كالمحدد الاستراتيجي والمحدد الاقتصادي، ومناقشة العلاقات التركية مع دول المصالح التي تشكل مرحلة جديدة من علاقات التعاون الإيجابية قوامها الاعتماد المتبادل، حيث تناقش الدراسة العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والدول العربية.

حزب "العدالة والتنمية" وسياسة تركيا الدولية:

تمهيد:-

شهدت السياسة الدولية للجمهورية التركية، منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة في البلاد عام 2002، العديد من التوجهات غيرالمألوفة منذ قيام دولة تركيا الحديثة عام 1923. إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تتعايش مع توجهات القوى المركزية التي شكلت حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية. ومما يساعدها على ذلك موقعها الجيوبولتكي الذي تطل تركيا به على جغرافيا إقليمية إستراتيجية هامة: أوروبا والبلقان والبحر المتوسط والعالم العربي من جهة، وروسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز من جهة أخرى. كما وفرت السياسة التركية مرتكزات داخلية مهمة في سعيها الإقليمي المحوري، من خلال المضي في مسيرة الديمقراطية عبر نظام انتخابي تمثيلي، وكسر حدة التطرف سواء من جانب ذوي النزعة الطورانية، أو من جانب جماعات الإسلام السياسي المتعصبة، كما عملت باتجاه إيجاد أسس

لمعالجة مشاكل الأقليات القومية وتطوير أوضاعها لتحقيق الانسجام المجتمعي الذي يكفل وحدوية الموقف في التوجهات الخارجية، والتأكيد على قدرة تركيا في رسم التطورات المستقبلية للمنطقة، مما يدفع بالدول الغربية إلى تفهم الحقيقة الجغرافية والحضارية لموقع تركيا ودورها في السياسات الأوروبية المستقبلية، وهذا يساعدها من جانب آخر في جعل الاتحاد الأوروبي ينظر لها (تركيا) بأنها ليست مجرد دولة هامشية تحس بعزلة أوروبية بسبب هويتها الإسلامية[11].

لذا يأتي المبحث الأول من الدراسة، لمناقشة محددات سياسة تركيا الدولية، أما المبحث الثاني فسوف يناقش علاقات تركيا الدولية وتحديداً مع كل من (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وإسرائيل، والعلاقات مع الدول العربية).

المبحث الأول: محددات سياسة تركيا الدولية:-

يعتبر كل من المحدد الاستراتيجي والمحدد الاقتصادي المحددين اللذين ترتكز عليهما السياسة التركية في علاقاتها الدولية. حيث تتضح معالم ذلك عند مناقشة علاقات تركيا مع العديد من الوحدات السياسية الدولية ذات العلاقة المباشرة في توجهات تركيا الجديدة، وترابطاتها مع هذه الوحدات وتحديداً مع كل من الاتحاد الأوروبي الذي ما زالت تركيا تسعى للدخول في عضويته، ومع الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي المعهود خاصة، خلال الحرب الباردة، وإسرائيل التي طالما ارتبطت بعلاقة معها منذ الاعتراف بها المبكر من قبل تركيا عام 1949، وأخيراً عند دراسة واقع العلاقات التركية العربية بعد أن دخلت مرحلة جديدة في عهد حزب "العدالة والتنمية".

أولاً) المحدد الاستراتيجي:

من خلال المرحلة التي أعقبت قيام دولة تركيا الحديثة عام 1923، مروراً بالحرب الباردة بين النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والنظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، نجد أن وظيفة تركيا في السياسة الدولية لم تكن تتعدى دور الدعامة لحلف الناتو في مواجهة حلف وارسو. وبعد غياب نظام القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وانفراد النظام الرأسمالي بالنفوذ والتأثير الدولي، ظهرت العديد من المتغيرات التي أثرت بمجملها على المنظومة الدولية والإقليمية، يتمثل أهمها بتلك المتغيرات ذات العلاقة بتحول آليات الصراع الدولي، وظهور تكتلات إقليمية ودولية أوجدت شكل صراع جديد في الأهداف، ممثلاً في السعي نحو الاستفادة بأكبر قدر من منافع الانفتاح وحرية السوق وحوافزه، إلا أن المنافسة الشديدة أصبحت تشكل ظاهرة من الصراع المباشر والكامن، ومن مبررات تدفع نحو تغيير في المواقف عند معظم الوحدات السياسية الدولية، مما يترتب عليه، أن العلاقات التاريخية بين الدول باتت في لحظة

وجيزة عرضة للانحلال بسبب التداعيات والمصالح الجديدة، وقد تجد دول التوجه الجديد مرحلياً نفسها غريبةً عن فكر ثقافة تشابك المصالح، وهذا ما ينطبق على حاضر الدولة التركية التي وجدت مصيرها يحكم عليه بالعزلة بسبب هويتها الإسلامية وارتباطها بتاريخ حضاري مبني على ثقافة مغايرة في مبادئها وأسسها مقارنة مع ثقافة الغرب، ولعل ما يؤكد هذا ما ذهب إليه "صموئيل هنتغتون" الباحث الأمريكي – صاحب أطروحة صدام الحضارات- بأن على تركيا عدم الوقوف على أبواب أوروبا، لأن أوروبا تنظر إلى تركيا رغم المحتوى العلماني والديمقراطي لنظامها السياسي- على أنها إسلامية من حيث المجتمع والثقافة والتاريخ وأنها مغايرة لأوروبا حاضراً ومستقبلاً[12].

وهناك ثمة متغير آخر يرتبط بالتحولات الدولية الإقليمية المجاورة لتركيا، حيث أدى ظهور جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية وفراغ القوى الإقليمية في المشرق العربي إلى أن تجد تركيا نفسها أنها أمام تحدي مطالب الدور المحوري، والحاجة إلى استثمار الظروف الدولية الراهنة للعب الدور الجديد في السياسة الإقليمية وأن يبنى ذلك على منهجية التفاعل مع الوحدات السياسية المجاورة، وعن طريق "الاعتماد المتبادل " خاصة أن اللاعب الرئيسي أمريكا أخذت منحى التراجع في مسارها نتيجة إخفاقاتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وتفاقم تحديات الأزمة الاقتصادية المالية، وهذا يعني أن الكثير من الملفات لا بد من إحالتها لقوى إقليمية قوية ومقبولة من الأطراف المعنية لتقوم بإدارتها عنها بالوكالة، لأن الولايات المتحدة تريد تغيير منهج السيطرة المباشرة إلى سيطرة من قبل أحلاف يؤدون أدواراً تخدم زمنياً ترتيب الوضع الاستراتيجي الأمريكي الذي تشرذم عسكرياً واقتصادياً خاصة بعد أحداث سبتمبر عام 2001.

أما المتغير الثالث يرتبط بالمقومات الجيوسياسية لتركيا، التي ركز عليها العديد من المنظرين في علم "الجيوبولتكس"، فموقع تركيا الجغرافي الذي يقع في المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم - وكما ذكر "ماكيندر" صاحب نظرية (Heart land)- يؤهلها لكي تصبح دولة محورية وذات تأثير مباشر في المجال الجيوبولتكي، خاصة وأن تعداد تركيا السكاني يتجاوز (75) مليون نسمة وفقاً لتقدير دائرة الإحصاءات العامة التركية نهاية عام 2009[13]. وهذا يؤهلها للعب دور هام في المجالات العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية بشكل عام، كون العنصر البشري والموقع الجغرافي يشكلان عناصر أساسية في تجسيد "نظرية التوازن" مع المحيط الإقليمي (الإيراني والعربي والأوروبي) خاصة وأن تركيا تمتلك كذلك موارد طبيعية هامة مثل المياه والاكتفاء الذاتي بمنتجات الغذاء.

أما المتغير الرابع والأخير، يرتبط بالتطورات ذات العلاقة بالمكون الداخلي لتركيا. فمبادئ الجمهورية التركية الأولى والتي قامت عليها الدولة التي أسسها (أتاتورك) عبارة عن أيديولوجية

علمانية تتصف بالجمود، جعلها فيما بعد بمكانة نقد لأنها لم تفسر الكثير من متطلبات العصر والتماشي مع المتغيرات الداخلية والخارجية في جعلها غير قادرة على دعم مستقبل تركيا المطلوب. وهذا ما دفع مؤسس الجمهورية الثانية (تورغت أوزال) إلى وصف الاستمرار بالعلمانية بالإفلاس الفكري والمادي لتركيا، مما مهد بذلك الطريق لظهور أفكار مايسمى"العثمانيون الجدد" وظهور الجمهورية الثالثة بقيادة "أوردوغان" ولتكون بمستوى حاجة المجتمع لنظام سياسي قادر على قيادة الدولة التركية وبكل مقوماتها ومكوناتها وبما يسهم مباشرة في إيجاد حلول للتحديات الداخلية[14]، وأن تكون أكثر تفهماً مع متطلبات العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة وبما يحقق لتركيا واقعاً استراتيجياً، ودوراً أكثر فاعلية على مستوى النظام السياسي الدولي، وإن يبنى على أسس تحسين القدرة التفاوضية مع الغرب بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص. وكذلك عن طريق الاستفادة من المشاركة الفاعلة في مناطق مجال الجوار الحيوي الإقليمي باستثمار دبلوماسية وضوح المواقف اتجاه القضايا المتعلقة بتركيا ودول الجوار، خاصة بعد ظهور "سياسة المماطلة" من قبل دول أوروبا الفاعلة لقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وتأثر تركيا بتحالفها المعهود مع إسرائيل على حساب علاقات تعود عليها بالمنفعة مع العالم العربي.

إن مجمل العوامل سالفة الذكر، جعلت المحدد الاستراتيجي ذا أولوية أساسية من أولويات الحزب الحاكم في تركيا في تبنيه مواقف ظاهرة توصف بأنها مغايرة لنهج السياسة التركية المتراكم حتى بداية وصول قادة حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة، وهذا بدوره أسهم في ملاحظة تحركات السياسة التركية الخارجية مما يحتم على الدول الكبرى اتباع أساليب قادرة على احتواء التوجهات التركية،شريطة أن تتوافق مع مصالح تركيا الجديدة ودون الأخذ بمبدأ قطبية تركيا، كون سياسة "أوردوغان" مؤيدة مجتمعياً من قبل شريحة واسعة من الأتراك.

ثانياً) المحدد الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي محدداً رئيسياً واستراتيجياً في السياسات الدولية، وأخذ هذا المحدد بازدياد في التوجهات السياسية عند قيادات الدول بشكل عام خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية الدولية بعد الحرب الباردة، وأصبحت الحاكمية الرشيدة تدرك بأن الدولة مهما كانت إمكاناتها الاقتصادية، لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن محيطها الدولي كونها بحاجة إلى سد حاجاتها من التبادل التجاري وفتح المجال أمام منتجاتها في الأسواق الاستهلاكية الخارجية، كما أن استمرارية النظام أو تأييده يحدده عامل القدرة على التفاعل الدولي وتوظيف الإمكانات اللازمة بما يخدم فلسفة "الاعتماد المتبادل" وذلك لزيادة المكاسب القادرة على تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالجمهورية التركية في ظل سياسة حزب"العدالة والتنمية" نلاحظ أن الحراك السياسي التركي له مغزى اقتصادي، خاصة عند ملاحظة تزايد الناتج القومي الإجمالي

بهدف ليس المحافظة عما هو عليه فحسب، بل بتوظيف كل الوسائل القادرة على استمرارية تنامي مؤشرات نموه. وما يؤكد ذلك وضوح المؤشرات الاقتصادية المتنامية التي تحققت في عهد سلطة حزب "العدالة والتنمية" والتي من الواجب عليها المحافظة على زيادة نمو نسب مؤشراتها سنوياً.

بالرجوع إلى الواقع الاقتصادي الحالي لتركيا، نلاحظ أن الناتج القومي الإجمالي بلغ نحو (900) مليار دولار ونصيب دخل الفرد تجاوز (10000) عشرة ألاف دولار ضمن التقديرات الواردة نهاية عام 2010. وأن تركيا في الناتج الجمالي أصبحت تحتل المرتبة رقم (16) عالمياً، وتبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ما متوسطه (7.4%) ما بين الأعوام (2002-2007) وتعتبر بذلك من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم خلال هذه الفترة،ومع ذلك تباطأ نمو الناتج المحلي إلى (4.5%) في عامي (2008-2009) بسبب تأثر الاقتصاد التركي بالأزمة المالية العالمية[15].

يعتمد الاقتصاد التركي على كل من قطاع الصناعة بنسبة (30.8%)، وقطاع الخدمات بنسبة (59.3%)، والزراعة بنسبة (8.9%)، علماً بأن متوسط العمالة في الزراعة حوالي (27.3%)، كما ويشهد قطاع الصناعة نمواً سريعاً في العقد الأخير، ويشكل جزءاً هاماً من الاقتصاد، فعلى سبيل المثال ساهم هذا القطاع بدخل (21.9) مليار دولار في إيرادات تركيا الإجمالية نهاية عام 2009[16]. كما وتعتمد تركيا في اقتصادها على العديد من القطاعات الإنتاجية الأخرى، يتمثل أبرزها بإنشاءات البناء، الأجهزة المنزلية، الالكترونيات، المنسوجات، تكرير النفط والمنتجات البتروكيماوية، الأغذية، والتعدين، الحديد والصلب. وصناعة الآلات والسيارات، وتعتبر سادس أكبر منتج للسيارات في أوروبا، وبمرتبة (15) في الإنتاج بهذا المجال عالمياً. وفي عام 2009 كان ترتيب تركيا في المرتبة رقم (4) عالمياً في مجال بناء السفن بعد كل من (الصين، كوريا الجنوبية، اليابان)[17].

في نهاية عام 2009، انخفض حجم التضخم الاقتصادي إلى (8.2%) والبطالة إلى (10.3%)[18]، وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الحزب الحاكم، مما شجعت كذلك على زيادة الاستثمارات الأجنبية. وتستند غالبية الآراء والتقارير بأن الأسباب الرئيسية وراء النمو الاقتصادي في تركيا نتيجة انضمامها كذلك إلى العديد من المنظمات العالمية والإقليمية، حيث حصلت تركيا على عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1995، وكذلك بسبب التزامها بدمج معايير التجارة الإقليمية والعالمية في مشاركتها عدة منظمات والحصول على عضويتها، كمنظمة التعاون الاقتصادي (ECO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNTCTAD)، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، ومنظمة الرسوم الجمركية العالمية، وغرفة

التجارة العالمية، ومجموعة الدول النامية الثمانية، وغيرها من المنظمات.كما استفادت تركيا من انضمامها الجمركي للاتحاد الأوروبي منذ عام 1995، وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة (FTA) مع كل من المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) وجورجيا، إسرائيل، مقدونيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، تونس المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، مصر، وألبانيا.[19]

أما فيما يتعلق بشكل عام في مجال الصادرات والواردات، فقد بلغت الصادات في عام 2009 نحو (132) مليار، كان حصة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات التركية حوالي (50%)، وشهدت الفترة ما بين الأعوام (2002-2010) زيادة ملحوظة من الصادرات التركية إلى الدول الأعضاء في التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود (BSEC) ودول منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) ودول الكومنولث (CIS)، ووصل إجمالي قيمة الصادرات إلى (67) مليار دولار أمريكي خلال السنوات المذكورة[20]. أما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعتبر من أضخم أسواق الصادرات من المنتجات التركية.

خلال السنوات الأخيرة، حققت الصادرات التركية ارتفاعاً في دول الشرق الأوسط، فمنذ عام 2003 استفادت تركيا من التجارة مع العراق نسبياً بعد أن رفع الحظر الذي كانت فرضته الأمم المتحدة على الجمهورية العراقية عام 1991، وحققت تركيا من ذلك معدل (4) مليارات دولار سنوياً وبنسبة (3%) من إجمالي الصادرات[21]. لذلك جاءت العراق في المرتبة التاسعة لأهم شركاء التصدير إلى تركيا، أنظر الجدول [1-1].

جدول [1-1]: يبين نسبة الدول الأهم كشركاء تصدير للمنتجات التركية عام 2009.*

الدولة	النسبة من حجم الصادرات التركية
ألمانيا	%9.8
المملكة المتحدة	%6.2
الإمارات العربية المتحدة	%6.0
إيطاليا	%5.9
فرنسا	%5.0
الاتحاد الروسي	%4.9
الولايات المتحدة	%3.3
إسبانيا	%3.1
العراق	%3.0

*** المصدر**: معهد الإحصاء التركي (Turk sat)، 2010.

أما الواردات، فقد ارتفعت إلى حوالي (202) مليار دولار وذلك بسبب نظام الاستيراد التركي المبني على الحرية التي تتمتع بها الواردات بموجب التزامها بإكمال الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب علاقاتها مع المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة وتعهداتها تجاه منظمة التجارة العالمية. ولقد ركزت تركيا بشكل خاص على التزامها بتقليل الرسوم الجمركية لكي تتماشى مع التعرفة الجمركية الموحدة، مما جعلها تقلل من الإجراءات الحكومية الروتينية بهدف تأمين المواد الخام والسلع الوسيطة. وتعتمد تركيا في استيراد احتياجاتها من السلع على كل من روسيا وبنسبة (13,8%)، وألمانيا (10,3%)، والصين (7,8%)، وإيطاليا (6%)، وإيران (3,9%) والنسب المتبقية من الولايات المتحدة وعدد من الدول الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وتتراوح بين (0.3%) و(2,7%)[22].

أما بالنسبة للدول العربية فيشكل حجم التبادل التجاري الإجمالي مع تركيا حوالي (22.4) مليار دولار، يقدر حجم واردات الدول العربية منها (14,5) مليار دولار، بينما حجم الصادرات الدول العربية إلى تركيا نحو (7,9) مليار دولار، مما يجعل الميزان التجاري في مصلحة تركيا. ومن الجدير بالذكر أنّ معظم الدول العربية تستورد من تركيا أكثر مما تصدر من السلع باستثناء كل من البحرين والجزائر والسعودية[23].

أما فيما يتعلق بحصة الديون الحكومية العامة للجمهورية التركية، فقد انخفضت بنسب واضحة خلال السنوات الثمانية الأخيرة (2002-2010)، انظر الجدول [1-2].

جدول [1-2]: يبين حصة الديون الحكومية العامة لتركيا (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي للسنوات 2002 -2010).*

السنة	النسبة المئوية من إجمالي الناتج الإجمالي
2002	73,7
2003	67,3
2004	59,2
2005	52,3
2006	46,1
2007	39,4
2008	39,5
2009	45,5
2010	42,2

* المصدر: **البنك المركزي التركي، 2010**

نلاحظ من الجدول أعلاه [1-2] أن السياسة المالية العامة للجمهورية التركية تشير بخطى ناجحة منذ تولي حزب "العدالة والتنمية" سلطاته التشريعية والتنفيذية عام 2002. حيث كانت نسبة حصة الديون الحكومية العامة لتركيا عام 2001 تشكل (77,6%) من إجمالي الناتج المحلي، وتراجعت النسبة إلى حوالي النصف خاصة في عامي 2007 و2008 ونسبة (39,4%) و(39,5%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تتعلق بشحن القطاع الاقتصادي وذات العلاقة بالإصلاحات الهيكلية المنفذة، مما أسهم في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد التركي، وتحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكيف مع المتطلبات الداخلية والظروف الاقتصادية والعالمية، وترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على أساس قوي. وهذا بمجمله جعل الاقتصاد التركي أحد أفضل الأنظمة الاقتصادية الأوروبية في التقليل من نسبة الدين الحكومي، انظر الجدول [1-3]، مما يؤكد أهمية المحدد الاقتصادي في توجهات تركيا وعلاقاتها الدولية.

الجدول[1-3] يبين نسبة الدين الحكومي لتركيا من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعدد من دول الاتحاد الأوروبي لعام 2010.*

الدولة	النسبة المئوية للدين من إجمالي الناتج المحلي
تركيا	42,2
اسبانيا	53,2
ايرلندا	64,1
المملكة المتحدة	68,1
البرتغال	76,8
فرنسا	77,5
المجر	78,3
اليونان	115,1
إيطاليا	115,8

* المصدر: **مؤسسة الإحصاءات الرسمية للاتحاد الأوروبي [Euro sate]، 2010.**

نلاحظ من النسب المئوية الواردة في الجدول [1-3] بأن الجمهورية التركية تتقدم على كافة الدول الأوروبية في القدرة على خفض الدين الحكومي، وأن النسب مرتفعة عند عدد من دول الاتحاد الأوروبي، لدرجة باتت تفوق ديونها الحكومية إجمالي الناتج المحلي، لاحظ كل من اليونان وإيطاليا تشكل النسبة (115,1%) و(115,8%) على التوالي، وأن النسبة عند المملكة المتحدة (68,1%) و(77,5%) عند فرنسا. وهذا سيدفع بمكانة تركيا خاصة عند مراجعة دراسة انضمامها للاتحاد الأوروبي في غضون السنوات المقبلة.

المبحث الثاني: الحزب الحاكم "العدالة والتنمية " والعلاقات التركية الدولية.

I) تركيا والاتحاد الأوروبي:

لقد مضى أكثر من نصف قرن على تقديم تركيا أول طلب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1959، وخلال هذه الفترة الطويلة نسبياً مرت أوروبا بتحولات كبيرة أدت إلى إقامة الاتحاد الأوروبي كتنظيم إداري يجمع بين دولها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً وحضارياً وثقافياً، واتسع حتى أصبح يضم (27) دولة، تشكل معاً قوة مؤثرة في الإحداث الدولية والإقليمية، لقد سعت تركيا للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي ووقعت اتفاقية ارتباط تقبل ضمناً ترشح تركيا وذلك عام 1963، وأصبحت تركيا طرفاً في الاتحاد الجمركي الأوروبي عام 1995، وفي عام 1999 وافق الاتحاد الأوروبي على طلب تركيا للترشح لعضويته، وفي عام 2005 انطلقت مفاوضات العضوية قبل أن تتعرض للتوقف عام 2007 استناداً إلى مقولة أن هناك تباطؤًا من تركيا في مسيرة الإصلاحات السياسية وعدم الوصول إلى حلول جذرية لمشكلة قبرص، وبعدها حدد الاتحاد (34) بندًا لتركيا هي بمثابة شروط للانضمام إلى عضويته، علماً أن هناك العديد من الدول التي حصلت على العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي دون أن يوضع أمامها أية صعوبات مثل (بلغاريا، استونيا، لاتفيا) إضافة إلى أن بعض هذه الدول لم تكن موجودة على الخريطة السياسية عندما تقدمت تركيا بأول طلب للعضوية[24].

إن هناك العديد من العقبات التي تدركها الحكومة التركية الحالية التي يديرها حزب "العدالة والتنمية" منذ عام 2002، والتي تبقى تحدياً أمام مساعيها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، منها ما يتعلق ببعدها الحضاري العقائدي، بمعنى أن مسار انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد يتطلب المزيد من الإصلاحات الثقافية والقانونية وبنهج سياسي يعتمد على معايير القدرة على تذويب خصوصية تركيا العقائدية كدولة مسلمة مع باقي دول الاتحاد، وهذا يعني أن على مسالة الهوية التركية المنبثقة عن محدداتها الحضارية أن تنحى الحكومة بتوجهاتها وخياراتها نحو تذويب شخصية مكونات الدولة التركية بما ينسجم مع ثقافة مكونات دول الاتحاد. ومن هنا أدركت الحكومة التركية بأنه من المستحيل بالنسبة لتركيا إثبات انتمائها إلى أوروبا حضارياً وثقافيا، كون الإسلام السياسي منهجه الانفتاح وليس الانخراط الكلي، وما يؤكد ذلك ما قاله الرئيس الفرنسي السابق (فاليري ديستان) "بأن دخول تركيا الاتحاد سيكون نهاية الاتحاد"، مما دعا رئيس الوزراء التركي (رجب اردوغان) إلى القول "بأنه في كل الأحوال لن تغير تركيا دينها من أجل الدخول في الاتحاد الأوروبي"[25].

وقبل استعراض أبرز الأسباب الأخرى التي ما زالت تعيق عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، هناك ثمة تحديات عامة باتت تواجه سياسة دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن وهي بمثابة قلق وبحث مستمر عن وسائل قادرة تدفع نحو التخفيف من أدوارها وأثارها المتزايدة، تتعلق بمواضيع دولية وأخرى داخل مكونات النظام للوحدات السياسية عند دول الاتحاد، تنعكس بشكل أو بآخر على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات الوطنية الأوروبية، وتستأثر من صناع القرار والسياسة العامة باستخلاص النهج اللازم لمعالجة مدخلات بوسائل عملية تحقق مخرجات الغاية المرادة، ومن أبرز هذه التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي والتي تؤثر على توجهات الاتحاد في رسم علاقاته الدولية بما في ذلك علاقته مع الدولة التركية:-

1. تصاعد المنافسة التجارية العالمية، خاصة القادمة من آسيا كالصين، وماليزيا، وتايوان، وكوريا..إلخ.
2. القصور المحتمل في تأمين موارد الطاقة التي أصبحت تدخل في شتى القطاعات الإنتاجية والخدماتية.
3. تصاعد موجة التطرف تجاه بعض الأقليات في أوروبا، مما نتج عنها توسيع الفجوة بين الأوروبيين بثقافاتهم ودياناتهم المختلفة وبين المسلمين داخل أوروبا وفي العالم[26].
4. المشكلات المستعصية والملتهبة في منطقة الشرق الأوسط. حيث أن تحدي المشكلات الشرق أوسطية، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، وما نتج عن احتلال كل من العراق وأفغانستان - بالإضافة إلى التخوف من مستقبل إيران- كلها مسائل أساسية دفعت بتفكير الأوروبيين إلى أنّ مصالحهم معرضة للخطر والتهديد، وأن المساعدة في إيجاد وتقوية دولة إسرائيل لتقوم بمهمة تامين المصالح الأوروبية والغربية في المنطقة، جميعها أخرجت معطيات أدت إلى عكس ذلك، فالتأثر والتوتر وحالة عدم الاستقرار لا تخدم الوصول للموارد وتسويقها.
5. كما أن عامل الإدراك بأن القوة العسكرية لم تعد قادرة على تحقيق المصالح والوصول إلى الغايات المرادة، مما يعني أن حلف الناتو في أفغانستان والاحتلال الأمريكي للعراق واستخدام القوة (الخشنة) لم تحقق نتائج إيجابية، وهذا يستلزم من الساسة الأوروبيين وضع خطط جديدة ووسائل مرنة للتعامل مع واقع الأمور أو أية إحداثيات مستقبلية بغض النظر عن حجم الدول وانسجام أنظمتها السياسية مع الغرب[27].

إنّ الأسباب سالفة الذكر، وعلى الرغم من أولوياتها وأهميتها، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي يعلل بها العديد من قادة دول الاتحاد الأوروبي موقفهم غير الإيجابي من مسالة انضمام تركيا للاتحاد، منها ما هو مرتبط بالذهنية التي رسمت نتيجة الخلفية التاريخية لتركيا،

وبهويتها الإسلامية وإرثها العثماني، ومنها متعلق بمسالة حق الأقلية الكردية في تركيا وحقوق الإنسان وهامش الحريات العامة والمسالة القبرصية. إلا أن ثمة أسبابًا أخرى وأبعاداً خفية وراء تعثر المفاوضات التركية مع الاتحاد، يسهم في إثارتها نفوذ اللوبي اليهودي المتغلغل في أجهزة صناعة القرار في أوروبا، حيث يعمل اللوبي اليهودي بكل طاقاته على عرقلة جهود التفاوض أحيانا وفي الوصول إلى الاعتذار عن قبول عضوية تركيا، لأن اليهود والقيادات السياسية الإسرائيلية يعتبرون بأن أي تقارب بين تركيا ودول الاتحاد سيكون على حساب المصالح الإسرائيلية.وفيما يلي أهم الأسباب الرئيسية الكامنة التي تجعل من دول أوروبا مترددة في التعامل مع مسالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي[28]:-

1. الاسلاموفوبيا أو العثمانوفوبيا الموجودة عند الأوروبيين. لدرجة أن الأوروبيين يعتبرون تركيا على الرغم من علمانيتها ما هي إلا امتداد جديد لدولة الخلافة الإسلامية، وهذا يجعلهم متخوفين بذلك على مستقبل الاتحاد الأوروبي، وحيث إن الهوية الإسلامية للشعب التركي قد يكون لها تأثير على سكان الدول الأوروبية، لاسيما وأن دراسات كثيرة – خاصة بعد أحداث سبتمبر/2001- أشارت إلى أن هناك تزايداً كبيراً ومضطرداً من قبل المعتنقين للدين الإسلامي والمطلعين عليه في معظم الدول الأوروبية خاصة في ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، وبريطانيا وهي الدول التي تعتبر رئيسية ومحورية في الاتحاد الأوروبي. وهذا من شأنه أن يخلق الخوف من أن تتبوأ تركيا مركزاً قيادياً داخل الاتحاد بصبغتها الإسلامية، وربما تصبح مرجعية لجميع المسلمين في الاتحاد الأوروبي وتتبنى بهذا مطالبهم ويصبون بالتالي جهودهم لصالحها.
2. العنصر الديمغرافي لتركيا المتمثل بما يزيد عن (75) مليون نسمة وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري ويؤدي في حال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إلى السيطرة على سوق العمالة من جانب، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً مما يؤدي كذلك إلى تغيير في المعادلات الداخلية للدول الأوروبية من جانب آخر.
3. النمو التركي المتسارع في كافة النواحي الاقتصادية والإنتاجية، مما يمكن جعلها- وبفضل موقعها الجغرافي الذي يصل الشرق بالغرب - مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرق أوروبا المنضمة بطبيعة الحال إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تعاني من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يؤدي إلى إيجاد خلل في تنمية أوروبية متوازنة.
4. قدرة تركيا على التنافسية في الصناعات الخفيفة، فتركيا لا تملك مصانع ضخمة وثقيلة كصناعة الدبابات والطائرات، إلا أنها قادرة على التنافسية مع الصناعات الأوروبية- وبدرجة عالية – خاصة فيما يتعلق بصناعات النسيج والملابس والألعاب والمشروبات وغيرها، وهذا

يدفع بالدول الأوروبية نحو عرقله دخول تركيا الاتحاد للإبقاء على تركيا سوقاً لها وليس منتجاً لسوقها.

مع أن هذه الأسباب سالفة الذكر، مبنية على معطيات موضوعية إلا أن رفض ضم تركيا للاتحاد الأوروبي لن يعلن بطريقة مباشرة عبر المسؤولين الرسميين، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات سلبية خطيرة خاصة وأن تركيا تملك الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تستخدمها فيما بعد في حال رفضها وبدون تقديم مبررات مقنعة، أبرزها الموقع الاستراتيجي لتركيا ودورها الإقليمي وهويتها الإسلامية، لذلك قد يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى طريقة بديلة منها:

1- إعطاء منصب فخري لتركيا في الاتحاد الأوروبي دون اعتبارها شريكاً كاملاً وهو ما لن ترضى تركيا به خاصة بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل نيل العضوية الكاملة.

2- إجراء استفتاء شعبي لدى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي لتحديد رأيهم في قبول أو رفض تركيا، مع علمهم المسبق بأن الاستفتاء سيؤدي إلى رفض دخول تركيا الاتحاد لأسباب نفسية وتاريخية راسخة في ذهنية الشعوب الأوروبية، وبذلك ترفع المسؤولية عن الحكومات بحجة أن الشعوب لا ترغب بدخول تركيا الاتحاد. وهذا ما أكدته عدد من التقارير الأولية بأن غالبية الفرنسيين مثلاً يرفضون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إذ يعارض (56%) من الفرنسيين فكرة انضمام تركيا مقابل ما نسبته (31%) ممن يوافقون على الانضمام[29].

وبالرجوع إلى دور الحزب الحاكم في تركيا اتجاه الموقف الأوروبي من انضمام تركيا لعضوية الاتحاد بأنه يتعامل مع مسارين متلازمين في آن واحد، وهما:

أولاً: الاستمرار في السعي نحو الوصول لعضوية الاتحاد الأوروبي مهما كانت التحديات، والتماشي سلوكياً مع متطلبات العضوية، لأن إسقاط الخيار يعني التخلي عن عقود من الجهد السياسي، وأنه يمكن توظيف وسائل جديدة وبجهود أكثر مما هو عليه، خاصة من قبل الضغط الأمريكي على أوروبا لقبول عضوية تركيا في الاتحاد، لأن ذلك قد يسهم في إضعاف توجهات بعض الدول المحورية في شرق أوروبا وشرق أسيا كروسيا وإيران.

ثانياً:التأسيس لدولة إقليمية مركزية في الدائرة الحضارية الإسلامية، من خلال تقوية علاقات تركيا مع الدول العربية وإيران ودول أسيا الوسطى، وهو ما يعني التخلص تدريجياً من تجاذبيه العقلية التركية للعضوية الأوروبية. أن هذا المسار الذي تأخذ به قيادة "حزب العدالة والتنمية" يؤمن بنظرية تحويل تركيا من دولة "الأطراف" إلى دولة مركزية، وشهدت بذلك تركيا تغييرات كبيرة في الداخل على شكل تحولات تدريجية في "أسلمه" الدولة والمجتمع، وعلى المستوى الإقليمي كذلك هناك ثمة انفتاح كبير على الدول العربية والإسلامية مقابل التراجع في وتيرة العلاقات التحالفية مع الولايات المتحدة، أضافة الى توتر في العلاقة مع

إسرائيل خاصة بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق والحرب الإسرائيلية على كل من لبنان عام 2006 وعلى قطاع غزة عام 2008. إلا أن هذا بمجمله ليس بالضرورة أن يؤثر على مستقبل نيل عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة عندما يتولد إحساس لدى الدول الأوروبية في النتائج المترتبة من إخراج تركيا من دائرة أهداف الاتحاد وتوجهاته، وعند تولد حاجة الأخذ بسياسة المصالح العامة لدول الاتحاد عن طريق "الاعتماد المتبادل" من جانب, وضرورة الشراكة مع تركيا في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البلقان والشرق الأوسط والقوقاز من جانب آخر.

II) العلاقات التركية الأمريكية:

في ظل سلطة "حزب العدالة والتنمية" منذ عام 2002، شهدت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة حالة غير معهودة مقارنة مع عقود سابقة من العلاقات الاستراتيجية والتعاون الوثيق خاصة في فترة الحرب الباردة، التي لعبت تركيا من خلال عضويتها في "حلف الناتو" الدور الحاجز لأهداف النظام السوفيتي في امتداد نفوذه الشيوعي خاصة تجاه المشرق العربي ودول أوروبا الوسطى وشرق أسيا. وبالرجوع إلى الأحداث البارزة التالية والتي أسهمت في تأكيد جوانب اختلاف المواقف بين تركيا والولايات المتحدة، يمكن على ضوئها معرفة واقع سير العلاقة التي حددتها الحكومة التركية بزعامة كل من رئيس الجمهورية التركي (غول) ورئيس الوزراء (أوردغان):-

- موقف الولايات المتحدة من إقامة دولة كردية في شمال العراق وهو ما تعارضه تركيا. فمنذ اندلاع أزمة الخليج الثانية عام 1990، قام الرئيس الأمريكي (جورج بوش) آنذاك بتشجيع الأكراد على الثورة ضد نظام الرئيس العراقي الراحل (صدام حسين)، وبدأت بذلك فكرة إقامة دولة كردية شمال العراق بتأييد أمريكي، مما جعل الأكراد يستغلون فترة الحظر الجوي الأمريكي – البريطاني على شمال العراق والتي استمرت لأكثر من عقد، حيث نشط الحراك السياسي الكردي واستطاعوا- الأكراد- كذلك امتلاك أسلحة قتالية عززت إمكانية قدرتهم على التمرد والمطالبة في الانفصال. كما ونتيجة للحظر الجوي خسرت تركيا الكثير من المنافع بسبب إغلاق خطوط الأنابيب العراقية الممتدة عبر تركيا وتأثرت كذلك التجارة التركية مع العراق، كما وأصبح الأكراد في تلك الفترة يحصلون على نسبة (13%) من قيمة صادرات النفط العراقية وفقاً لاتفاقية النفط مقابل الغذاء، مما دفعهم فيما بعد إلى المطالبة بمزيد من حقول النفط في شمال العراق والسيطرة عليها[30].
- إحجام تركيا عن الموافقة على نشر (62) ألف جندي أمريكي في الأراضي التركية لفتح جبهة من الشمال في الحرب على العراق عام 2003، مما غير الاستراتيجية العسكرية الأمريكية

الأولى التي خطط على ضوئها العسكريون الأمريكان لدخول بغداد من شمال العراق وعبر الحدود التركية. علماً أن تركيا أعطت موافقتها لنشر قوة عسكرية أمريكية تتراوح بين (10-20) ألف جندي أمريكي، وإلى (150) خبيراً أمريكيا لتفقد الموانئ والقواعد الجوية للعمل على تقديم تقارير لما تحتاجه عند نشوب الحرب وبعدها[31].

- فشل الولايات المتحدة في مواجهة ما يسمى الإرهاب، وتصدير الإرهاب للحدود الجنوبية لتركيا نتيجة توفير ملاذ آمن لحزب العمال الكردستاني، واعتقاد تركيا بأن الأكراد باتوا يقاتلون الجيش التركي بأسلحة أمريكية.

- عدم وجود ضغط ملموس من قبل الولايات المتحدة على الدول الأوروبية الفاعلة لقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، مع اعتقاد السلطة السياسية التركية الحاكمة بأن أمريكا قادرة في التأثير على العديد من الدول الأوروبية ذات العلاقة لما تتمتع به من علاقة تعاونية جيدة معها، وأن على أمريكا أن تقدر مواقف تركيا التاريخية خلال الحرب الباردة ليكون ضغطها على دول الاتحاد الأوروبي بمثابة تعبير عن مصداقية أبعاد التحالف مع تركيا.

- كما تأثرت العلاقة التركية – الأمريكية في عهد سلطة "حزب العدالة والتنمية" نتيجة قرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي الذي تبناه (22) نائباً من أصل (23) عضواً في اللجنة عام 2009 بخصوص "إبادة الأرمن" في عهد الخلافة العثمانية خلال الفترة 1915 – 1923، مما شكل توترا بين تركيا والولايات المتحدة استدعت تركيا جراء ذلك سفيرها للتشاور واعتبرت ذلك تدخلا مغرضاً في شؤون تركيا الداخلية[32].

- سياسة الولايات المتحدة غير المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعتبر تركيا الولايات المتحدة حليفاً لإسرائيل على حساب الاستقرار في المنطقة، لذا ترى تركيا بأنه يتعين على أمريكا أن تراجع علاقاتها الاستراتيجية وتستخدم كافة الوسائل للضغط على إسرائيل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كما وأن موقف الولايات المتحدة تجاه أنشطة إيران النووية لا بُد كذلك أن يتساوى مع مطالبة إسرائيل بالتخلي عن أسلحتها النووية.

- تفهم قادة "حزب العدالة والتنمية" لاحتياجات الولايات المتحدة استراتيجياً من الدور التركي، حيث ما زالت الولايات المتحدة تحتاج أكثر مما مضى، لكي تلعب تركيا دوراً جديداً مشتركاً جيوسياسياً في كل من أوروبا والشرق الأوسط وأفغانستان، مثل الدور في جمهوريات وسط آسيا المتمثل في خط النقل النفطي من منابع النفط في أذربيجان في بحر قزوين عبر جورجيا إلى ميناء "جيهان" التركي بطول (1750) كلم وبدعم أمريكي مباشر، لحرمان روسيا وإيران من المرور عبر أراضيها[33]. فضلا عن ارتباط تركيا بحلف "الناتو"

ورغبة أمريكا في الدعم التركي لاستمرار التصدي للتحديات في أفغانستان وباكستان والعراق والشرق الأوسط بشكل عام، لأن هذه المنطقة بالإضافة إلى منطقة القوقاز تعتبر مناطق حيوية لمصالح الولايات المتحدة، كما وأن تركيا تسهم في تهدئة النزاع مع إيران سواء في مسألة البرنامج النووي الإيراني، أو بمساهمة إيران في ترتيب الأوضاع الأمنية والمستقبلية في كل من أفغانستان والعراق.

- وفيما يتعلق بالعلاقات مع جمهورية روسيا الاتحادية، عملت تركيا على تحسين روابطها الاقتصادية مع روسيا المنافس القديم والجديد – للولايات المتحدة الأمريكية والتي تلعب دوراً حيوياً في المنطقة الإقليمية لتعزز مكانتها وتعيد شبح الحرب الباردة إلى العلاقات الدولية. وهذا ما يترك قلقاً عميقاً لدى الإدارة الأمريكية من عودة النفوذ الروسي إلى المنطقة خاصة بعد أن كانت ملامح الحرب الباردة وما زالت تلوح في الأفق. لذا فأن حاجة الولايات المتحدة إلى تركيا لها علاقة مباشرة للإبقاء على الشراكة التعاونية لمواجهة التوجهات الروسية في المنطقة وخاصة منطقة القوقاز، وهذا يعني أن السلطة التركية الحاكمة تدرك احتياجات الولايات المتحدة لتركيا في مواجهة روسيا المنافسة لأمريكا وأن تركيا تشكل أفضل حليف استراتيجي في الشرق الأوسط لمقاومة هذا التحدي.

III) العلاقات التركية – الإسرائيلية:

تأسست العلاقات بين تركيا وإسرائيل منذ عام 1949، عندما أصبحت آنذاك -تركيا- ثاني بلد ذات أغلبية مسلمة بعد إيران تعترف بدولة إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، باتت إسرائيل هي المورد الرئيسي للسلاح لتركيا، وحققت حكومة كل من البلدين تعاوناً هاما في المجالات المختلفة [العسكرية، والدبلوماسية، والاستراتيجية، والاقتصادية]، فمع نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم وقعت المؤسسة العسكرية التركية مع نظيرتها الإسرائيلية اتفاقا سرياً لتبادل المعلومات الاستخباراتية سمّاه الجانبان اتفاق مواجهة (الإرهاب والحركات التخريبية)، كما وسمحت تركيا وبشكل يكرس لأجهزة الأمن الإسرائيلية بالعمل في الأراضي التركية. وفي السبعينات اتفق الجانبان على تعزيز التعاون لمراقبة الوضع في لبنان، وبعدها ازدادت زيارات القادة العسكريين والأمنيين الإسرائيليين لتركيا، كما أبدت تركيا في فترة الثمانينات جاهزيتها لزيادة أوجه التعاون مع إسرائيل. وفي منتصف التسعينات وتحديدا في عام 1995، كانت هناك العديد من الزيارات المتبادلة من قبل المسئولين من كلا البلدين، وتوجت فيما بعد بزيارة الرئيس التركي آنذاك (سليمان ديميريل) إلى إسرائيل، فكانت أول زيارة يقوم بها رئيس تركي إلى إسرائيل، وتم خلالها التوقيع على اتفاقيات اقتصادية مهمة كاتفاقية التجارة الحرة، إضافة إلى اعتماد اتفاق استراتيجي أمني وقعه مسئولون عسكريون إسرائيليون وأتراك يحتوي على أبرز المسائل التعاونية التالية[34]:-

1. السماح لإسرائيل باستخدام الأجواء والأراضي والمطارات التركية في عمليات تدريبية.
2. التنسيق الاستخباري بين الجانبين في جمع المعلومات وخاصة عن سوريا وإيران.
3. الاستفادة التركية من خبرة إسرائيل وخبرائها في مكافحة حزب العمال الكردستاني وخاصة عملياته في المدن.
4. تقدم إسرائيل إلى تركيا خبراتها في مجال الصناعة العسكرية والتكنولوجية المتطورة لتحديث الطائرات التركية المقاتلة.

وفيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة التي وقعت بين الجانبين عام 1995، فقد احتوت على أوجه التعاون الاقتصادي ضمن ما ورد في البنود التالية [35]:

1. إزالة الحواجز الجمركية بين البلدين.
2. العمل على تنمية حجم التبادل التجاري بين الجانبين ليتجاوز ملياري دولار بدلا من (363) مليون دولار متوسط قيمة ما وصل إليه التبادل التجاري آنذاك.
3. تمنح إسرائيل تركيا جزءا من حصتها في أسواق الولايات المتحدة في مجال صناعة النسيج وهي نسبة (35%) بعد أن تعمد الشركات الإسرائيلية إلى تصنيع الأنسجة في تركيا من أجل تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في عهد حزب "العدالة والتنمية" الحاكم لتركيا منذ عام 2002، توصف العلاقات بين تركيا وإسرائيل بالتأرجح وذلك لعدة أسباب:-

1. رفضت الحكومة التركية في أيلول عام 2003 طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك زيارة أنقرة، مما دفع شارون إلى مطالبة يهود تركيا بالمغادرة خاصة بعد أستهداف معبدين يهوديين في التفجيرات التي حصلت في اسطنبول في تشرين ثاني/2003[36].
2. موقف تركيا الرافض للحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006.
3. استنكار الحكومة التركية لكافة الأعمال الاغتيالية لقيادات حركة حماس.
4. موقف تركيا الرافض كذلك بشدة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 وما ترتب عليه من وصف إسرائيل بأنها دولة عدوانية وإرهابية من قبل رئيس الوزراء التركي (أردوغان)، وانسحابه من متابعة المشاركة في منتدى (دافوس) بسويسرا.
5. اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية في 31-أيار-2010،والذي يتكون من ست سفن منها ثلاث تتبع مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية،وتحمل جميعا مواد إغاثة ومساعدات إنسانية، إضافة إلى نحو (750) ناشطا حقوقيا وسياسيا وإعلاميا ومعارضين للحصار الإسرائيلي

المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، حيث قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم على الأسطول في المياه الدولية مما أدى إلى مقتل (19) فردا وإصابة (26)، واعتبرت تركيا ذلك الهجوم بداية لعلاقات متعثرة مع إسرائيل.

6. التقارب التركي – السوري، والذي تعتبره إسرائيل خطوة خطيرة نحو تشكيل تحالف خطير قد يضر بسياساتها المستقبلية، وخاصة بعد الخطوة الأخيرة التي فتحت الحدود بين الدولتين (تركيا-سوريا) عام 2009[37].

7. الرفض التركي القاطع لإمكانية استخدام إسرائيل أو الولايات المتحدة لضرب إيران من خلال استخدام أراضيها، وقد تطور الموقف لاحقا لتعلن (تركيا) أنها ستتصدى عسكريا لأية طائرة قد تخترق أجواءها لضرب إيران.

8. طلب تركيا من إسرائيل عدم المشاركة في المناورات التي تجري بين دول حلف شمال الأطلسي بمشاركة جيوش دولية صديقة للحلف، مما أدى إلى إلغائها لاحقا بسبب امتناع الولايات المتحدة وإيطاليا عن المشاركة.

ومع أهمية الإشكالات التي تعترض علاقة تركيا مع إسرائيل خلال حكم حزب "العدالة والتنمية"، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد جانبًا من الحرص على إبقاء علاقات متزنة من قبل تركيا تجاه إسرائيل، يتمثل أهمها بما يلي:-

- ما زال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين في حالة متزايدة، حيث وصل في نهاية عام 2009، إلى (3) مليارات دولار لكل منهما، وأن إسرائيل استثمرت في العامين الماضيين نحو (500) مليون دولار في تركيا[38].
- وجود لجان فنية مشتركة بين تركيا وإسرائيل، حيث تبحث موضوع المياه الفائضة في تركيا والشحيحة في إسرائيل، ويرأس الفريق الإسرائيلي في اللجنة مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الطاقة عن الجانب التركي.
- زيادة عدد السياح الإسرائيليين لتركيا، حيث زادت نسبتهم عام 2008عن (41%) مقارنة مع عام 2006، حيث قدر عددهم النصف مليون خلال عام 2008[39].
- على الرغم من أثر التعديلات الدستورية التي حدّت من صلاحيات المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، والتي كان الجيش التركي أهم عناصر اللعبة التي اعتمد عليها الإسرائيليون وأتباعهم في الداخل يراهنون عليها ضد أي حكومة لا تتعاون معهم، إلا أن البعض يعتبر أن التوسط التركي بين سوريا وإسرائيل عن طريق المفاوضات غير المباشرة والتي جرت عامي 2007 و2008، يهدف إلى جعل سوريا ضمن دول الاعتدال العربي

للتعامل مع إسرائيل، ويأتي هذا بمجمله نتيجة لأدوار العسكريين السرية في المؤسسة العليا التركية.

- قبول عضوية إسرائيل في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الذي عرض على الدول الأعضاء في شهر أيار عام 2010، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الفلسطينية من أجل الحيلولة دون حصول إسرائيل على عضوية المنظمة. علما بأن تركيا كانت كفيلة برفض عضوية إسرائيل بناء على الميثاق التأسيسي لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الذي يمنح للدول الأعضاء المؤسسين حق النقض "الفيتو" في قبول عضوية الدول الجدد[40]، والجدير بالذكر هنا أن الشراكة في هذه المنظمة يترتب عليها عدم مقاطعة أي من الدول الأعضاء لبضائع أي عضو في المنظمة.

وأخيراً، يمكن القول بأن العلاقات التركية الإسرائيلية تنطلق من حقيقة لا يمكن دحضها، بأن الحرص يبقى موجودا عند الجانبين لإبقاء التوتر في العلاقات ضمن حدود معينة حتى لا يتسع ويترك أثرًا يضر بالعلاقات التاريخية التي ارتبطت بها مصالح كل منهما.

IV) العلاقات التركية العربية:

اتسمت العلاقات التركية –العربية منذ عقود بالسلبية وبروز العديد من الخلافات بين توجهات وسياسة الجانبين. كما وساد التوتر العلاقات في كافة المراحل التاريخية في القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل الأيديولوجية التاريخية والسياسية، حيث ترى شريحة واسعة من العرب؛ بأن هناك نزعة استعلائية تعتبر سمة في السياسة التركية في أغلب سلوكياتها، مما ترتب عليه فجوة في التوافق والانسجام على الرغم من القواسم الحضارية المشتركة بين الأتراك والعرب. بالإضافة إلى أن الإمبراطورية العثمانية وسيطرتها على العالم العربي لأربعة قرون – من وجهة نظر الكثير من العرب- كان نتاجها التخلف الحضاري والتقني للأمة العربية، وهذا ما دفعهم للتحالف مع الغرب للتخلص من الاضطهاد والاستبداد العثماني في ظل إمكانيات معدومة وقدرات غير متكافئة، مما أدى إلى استعمار أوروبي وغربي جديد أدى بهم إلى التجزئة. وبعد قيام دولة تركيا الحديثة بقيادة "أتاتورك" وحتى نهاية القرن العشرين، بقيت حالة عدم الانسجام العربي مع تركيا واضحة وذلك لعدة أسباب مادية أهمها:-

- المساومة التركية مع الدول الغربية تجاه دول المشرق العربي في قضية انتزاع لواء الاسكندرونه عن سوريا عام 1938، والمحاولة في ضم مدينة الموصل العراقية- آنذاك- إلى تركيا[41].

- تجلي التوتر بين تركيا والعرب في اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها على مستوى السفراء، والقيام بالعديد من توقيع الاتفاقيات العسكرية

والتجارية والمالية مع دولة إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه القضية الفلسطينية الأحوج لوقفة الدول الإسلامية معها.

- انضمام تركيا المبكر إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1951، مما دفع بتركيا إلى تأسيس مشاريع غربية وأحلاف غريبة في المنطقة مثل حلف بغداد، والسنتو، وممارسة سياسة قوامها الضغط والاستفزاز مما أسهم في حالة عدم استقرار الدول العربية.
- حشود القوات العسكرية التركية على الحدود السورية كما حصل أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وكذلك عام 1957 عندما أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر، وتكررت الحشود أثناء إنزال القوات الأمريكية في لبنان، لنقل القوات الأمريكية من قاعدة "أنجرليك" التركية مباشرة.
- توقيع العديد من التحالفات الاستراتيجية والعسكرية الجديدة بين تركيا وإسرائيل، مثل اتفاقية التحالف الأمني عام 1994، والتحالف الاستراتيجي عام 1996[42]، إضافة إلى التعاون في المناورات البحرية والجوية المشتركة التي امتدت حتى عام 2008.
- بروز علاقات خلافية ذات علاقة بمشكلة المياه مع سوريا، وقضية الأكراد شمال العراق.

على الرغم من أهمية الأسباب الواردة، وما نتج عنها من قلق وحذر عربي اتجاه تركيا، إلا أن الحرص على عدم الاصطدام مع تركيا على خلفية هذه القضايا ظلّ مستمرًا، وبقيت ثقافة العلاقة العربية تفرض مسيرتها، مرتكزة على النهج، وعلى أن تبقى علاقة مع دولة إسلامية ومع دولة جوار إقليمي هامة، وأن عصر التكتلات والتكاملات يفرض بناءً فضاء إقليمي، خاصة إذا تعزز بالانسجام السياسي وتوفير الموارد والطاقات الهائلة في إقليم أخذت تتضافر الجهود لاحترام معنى الاستقرار والعمل المشترك، خاصة بعد أن أخذت السياسة التركية منحى جديداً في تحسين العلاقات التركية العربية منذ مجيء قيادة حزب "العدالة والتنمية" لتركيا وذلك نتيجة العديد من التداعيات الدولية والإقليمية، وأصبحت تركيا تنظر بجدية إلى مسألة إقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية وذلك بسبب رفض الاتحاد الأوروبي لعدة مرات انضمام تركيا له، وما ترتب من أحداث دولية في منطقة الشرق الأوسط أثرت على واقع ومستقبل تركيا مع الدول الكبرى في المنطقة، مما جعل السلطة الحاكمة في تركيا تكثف زياراتها الرسمية إلى العديد من الدول العربية لبناء الثقة وإقامة علاقات إيجابية بين الطرفين، مما ساهم في بناء الثقة والتوافق في الحاجة إلى التقارب والتعاون من جهة، وخلفية حزب "العدالة والتنمية" الإسلامية من جهة أخرى. وبشكل عام يمكن تلخيص أهم العوامل الأساسية التي أسهمت في بناء جسور التعاون بين تركيا والعرب في ظل سلطة "حزب العدالة والتنمية"بما يلي:

1- موقف البرلمان التركي الذي رفض وضع الأراضي التركية تحت تصرف القوات الأمريكية لشن الحرب على العراق عام 2003، والذي تزامن مع فتور في العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

2- انسجام الرؤى التركية مع الدول العربية في التمسك بوحدة العراق والحفاظ على مستقبله، وهو ما لا يتفق مع تطلعات كل من أمريكا، وإسرائيل، وبريطانيا، على اعتبار وجود وعي مشترك بأهمية إفشال المخططات والمشاريع الاستعمارية الجديدة في المنطقة.

3- بناء الثقة الأيديولوجية مجدداً من قبل الشعوب العربية والشعب التركي، وذلك بسبب وجود المتغير الداخلي التركي نتيجة توجه سلوك الشعب التركي للإسلام على اعتبار أن دوره بات بارزاً في الحياة السياسية وعلاقاته بالدولة، فضلا عن أن تركيا أعطت نموذجاً تطبيقياً في حل إشكالية التوافق الفكري الديني بين التقليدية والحداثة، وبين الدين والعلمانية.

وبالرجوع إلى العوامل المتعلقة بتركيا في نهجها الجديد في التوجه إلى تحسين علاقاتها مع العرب منذ تولي حزب "العدالة والتنمية" السلطة عام 2002، نجد أنها ترجع إلى ما يلي:

1- أن النخبة التركية المؤيدة للغرب، والتي أشرفت على السياسة الخارجية التركية وأداراتها خلال فترة الحرب الباردة، قد انحسرت تدريجاً وحلت بدلاً منها نخبة محافظة توصف بأنها أكثر تديناً وأقل قومية، ينتابها التشكيك في سياسة الدول الغربية، وتعتز بحضارتها والرغبة لديها في إحياء موروث "تركيا العثمانية"[43].

2- الإشكاليات التي ما زالت تعاني منها الجمهورية التركية الإسلامية من عدم انضمامها للاتحاد الأوروبي. حيث إن خيبة الأمل في عدم قبول عضوية تركيا جعل الإدارة التركية الجديدة تتوجه إلى خيار التعاون مع دول المشرق بدلاً من الإبقاء على عزلتها، وأن لا تكون رهينة الانتظار ومن ثم الاعتذار.

3- تراجع تأييد الأتراك لحلف شمال الأطلسي. فقد اظهر استطلاع للرأي موله "صندوق مارشال" أنّ تأييد الأتراك لحلف "الناتو" قد تراجع من (53%) في عام 2004 إلى (44%) في عام 2006[44].

4- إن التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط جعل تركيا تزيد اهتمامها المباشر في المنطقة، وذلك فيما يتعلق بالحرب على العراق 2003، والملف النووي الإيراني، والحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2009/2008، وهذه التطورات جميعها لها أثر مباشر على تركيا، وأن ترسيخ الاستقرار وإقامة سلام دائم في المنطقة بات يعد من أولويات سياسة تركيا الخارجية في الوقت الراهن، مما يدفعها للعب

الدور الإيجابي عن طريق الوساطة لتسوية النزاعات القائمة وتقييمها لسياسات دول المنطقة المعنية في تحقيق الاستقرار.

5- التوجه لزيادة المكاسب الاقتصادية من دول المنطقة العربية ودول العالم الاسلامي بشكل عام على أساس الشراكة والتعاون المتبادل. فقد شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا ودول العالم الاسلامي تطوراً ملحوظاً حيث بلغ حجم التبادل التجاري (37) مليار دولار عام 2008، وشكلت هذه الزيادة ما نسبته خمسة أضعاف حجم التبادل التجاري مقارنة مع عام 2002، إلا أن هذا الرقم تراجع إلى (34) مليار دولار نهاية عام 2010 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية[45]. كما وتتضح اهتمامات السياسة التركية مع العالم العربي اقتصادياً – بشكل خاص- على ضوء تنامي مساهمة شركات المقاولات التركية التي تقوم بها، حيث تجاوزت قيمة المشاريع التي مولتها الشركات التركية ما قيمته (10) مليارات دولار عام 2010، ووجود ائتلاف خليجي مكون من ثلاث مؤسسات مالية قامت بتوقيع اتفاقية مع الحكومة التركية لاستثمار (6) مليارات دولار في قطاعي الزراعة والبنية التحتية التركية، والمؤسسات المالية الخليجية هي [بنك أثمار (BSC)، وصندوق أبو ظبي للاستثمار، وصندوق التمويل الخليجي] وذلك عام 2009[46].

6- الاستفادة من التعاون مع الدول العربية في مجالي التصنيع العسكري والطاقة. فضمن التعاون في المجال العسكري تنظر تركيا إلى تعاون مع العديد من الدول العربية خاصة دول الخليج في قطاع الصناعات الدفاعية، والدخول في إنتاج مشترك لطائرات التدريب العسكرية التي تقوم بصناعتها شركة (TAI) التركية، وكذلك في إنتاج صواريخ متوسطة المدى التي تنتجها شركة (Roketsan). وتركيا بهذا التعاون تريد أن تخفض من ميزان مشترياتها العسكرية الخارجية مقارنة مع إنتاجها الدفاعي الذاتي، كون أن المبيعات الكلية الداخلية والخارجية لشركات الدفاع التركية بلغت عام 2008 نحو (2) مليار دولار، وبنسبة (25%) فقط لصادرات الدفاع الخارجية وفقاً لتقرير (SSM) الصادر في نفس العام[47]، علماً أن تركيا تنفق معدل خمسة إلى ستة مليارات دولار سنوياً على مشتريات الدفاع، لذا فإن تعزيز العلاقات والتعاون في هذا المجال مع الدول العربية يسهم من توجه العديد منها لشراء بعض احتياجاتها العسكرية من تركيا.

أما بالنسبة لمجال الطاقة، لا زال التعاون بين الجانبين (التركي- العربي) متخلفاً مقارنة مع المجالات الأخرى بشكل عام. فاحتياطات تركيا من النفط أساسية، كون إنتاجها اليومي يبلغ نحو (45) ألف برميل يومياً،في المقابل يبلغ استهلاكها اليومي نحو (680) ألف برميل أي أن نسبة الاحتياجات الاستيرادية تشكل (85%)، كما ويبلغ إنتاجها من الغاز نحو (895) مليون متر

مكعب سنوياً، واستهلاكها نحو (37) مليار متر مكعب، لذا تبقى احتياجاتها الخارجية نحو (97%) وذلك حسب مؤشرات احتياجات تركيا من الطاقة نهاية عام 2007. وتعتمد تركيا على تسديد احتياجاتها بشكل كبير على كل من روسيا وإيران وبنسبة (64%) و(17%) على التوالي، لذلك تتجه سياسة تركيا الحالية نحو تعاون مع دول الخليج في هذا المجال ويعزز هذا وجود شركات تركية كبيرة عاملة في قطاع الصناعة النفطية، مع إمكانية مد أنبوب غاز يصل قطر بتركيا حيث تستثمر الشركات التركية في هذا القطاع نحو خمسة مليارات دولار[48]. ونظراً لاحتياجات دول الخليج العربية من المياه التركية، فإن تركيا بالمقابل تدرس إمكانية تزويد دول الخليج بالمياه عبر خطوط أنابيب، مما يخدم تجسيد فكرة "الاعتماد المتبادل" بين الطرفين، أي مبادلة الماء بالنفط والغاز من اجل تغطية تكاليف الطاقة المتزايدة في تركيا.

مع أهمية ما بينته الدراسة البحثية من عوامل وأسباب تدفع بسياسة قادة "حزب العدالة والتنمية" في تركيا للتوجه نحو توثيق أواصر التعاون مع الدول العربية، ينبثق تساؤل هام في هذا الشأن مفاده، هل فعلاً تريد تركيا أن تراجع علاقاتها مع حلف (الناتو) في حال تحسن علاقاتها مع الدول العربية؟

تؤكد الدلائل بأن سياسة التوازن التي تتبعها تركيا حالياً هي منهجية تحرص عليها السلطة الحاكمة لزيادة مكاسبها، تسعى من خلالها لفتح مجالات تعاون جديدة دون التأثير على ما هو معهود في ترابطاتها الخارجية. فعلى سبيل المثال، وعطفاً على ما تم ذكره بتراجع تأييد الأتراك لحلف (الناتو)، وعدم اهتمام الولايات المتحدة اللازم لاحتياجات تركيا، يتضح من مذكرة التفاهم الاستراتيجي التي انبثقت عن مبادرة اسطنبول للتعاون (ICI) والتي أطلقها (الناتو) في قمته التي عقدت في تركيا منتصف عام 2004، أن هناك دورًا تركيًا في إطار (الناتو) في المنطقة، خاصة في دول الخليج العربي، وعلى أن تركيا تعتبر إحدى النوافذ الأساسية التي تطل من خلالها على المنطقة، وهي بهذا تعتبر تركيا الوسيط الأمثل بين توجهات الحلف الجديدة ودول المنطقة المعنية، خاصة وأن "مبادرة اسطنبول" قد وجهت بصفة أساسية لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد انضمت إليها كل من دولة الكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. وتتلخص أجندة المبادرة وأهدافها بأنها اختيارية وذات فوائد متبادلة ومشتركة، وتهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي واستقرار منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تفعيل مختلف أوجه التعاون التي يقدمها الحلف للدول المهتمة في مجالات عدة منها الأمن والتدريب وشؤون الدفاع والتنسيق والتعاون العسكري، وذلك بقصد تحسين إمكانيات الدول لمواجهة مختلف أنواع التهديدات، وإجراء المزيد من الحوار السياسي المشترك حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل محاربة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وعمليات تهريب السلاح غير المشروع[49].

وأخيرا، ومع أهمية نتائج توثيق التعاون بين تركيا مع العالم العربي إلا أن هناك ثمة تحديات عربية لا بُد من أخذها بعين الاعتبار كونها متعلقة بمستقبل نمو علاقات التعاون والشراكة بين الجانبين (التركي – العربي) يتمثل أبرزها في:

1. أن بعض الدول العربية الفاعلة رغم علاقاتها الجيدة مع تركيا تتعارض أجندتها السياسية - خاصة في أبعادها وترابطاتها الخارجية- مع إمكانية تنسيق المواقف اللازمة لدعم العلاقات في شتى المجالات.
2. أن الدور التركي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتحديداً في دعم حركة حماس سبب نوعاً من الإحراج لعدد من الأنظمة السياسية العربية.
3. غياب الإرادة العربية الموحدة في وضع استراتيجية متكاملة في كافة المجالات لما يحقق مصالح الطرفين، ويرجع السبب في التخوف من بروز دور تاريخي جديد لتركيا على حساب المصالح السياسية العربية.
4. رغبة معظم الأنظمة السياسية العربية في تحجيم دور إيران المستقبلي في المنطقة والتعاون إلى حد واضح مع المجتمع الدولي في مواجهة تطلعات إيران، وهذا يتعارض مع عدم رغبة واضحة من قبل تركيا في عزل إيران.
5. أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي يجعل إمكانية التراجع أو جمود الموقف من إسرائيل والولايات المتحدة محتملاً، كون العلاقة التاريخية معها منذ عقود، وأن المكاسب الاقتصادية والعسكرية بطبيعة الحال موجودة من جراء هذه العلاقة بين الإطراف المذكورة.
6. غياب تأثير مؤسسات المجتمع المدني العربي على المؤسسات الرسمية للأنظمة السياسية في العالم العربي، مما يعني أن تقدم مسيرة التعاون العربي- التركي تبقى رهان القيادات السياسية الرسمية العربية، كما أن قنوات التواصل بين المنظمات غير الحكومية التي ترغب في انسجام العلاقة مع تركيا - كذلك - مرهونة بالتوجهات العربية الرسمية.

الخاتمة:

بعد استعراض المباحث والمطالب ذات العلاقة بمناقشة موضوع الدراسة، والتي ارتبطت بمجملها بأهداف المشكلة البحثية، وما استند عليه من فرضيات وتساؤلات تم استعراضها ضمن الإطار العام، يخلص الباحث إلى العديد من الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بدراسة سياسة تركيا الدولية منذ عام 2002-2010.

أولا) نجد أن المحدد الاستراتيجي والمحدد الاقتصادي هما ركيزتان أساسيتان في منهجية ومعطيات السياسة التركية الحالية. بمعنى أن الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" يدرك أهمية

موقع تركيا الجيوسياسي ومدى ارتباطات مصالح الدول الإقليمية والغربية المتراكمة مع تركيا سواء خلال الحرب الباردة أو بعدها، وأهمية المحافظة على علاقة متزنة لجعل تركيا ضمن منظومة القوى الفاعلة إقليميا، وفي مواجهة السياسات المضادة لنهج الغرب في شرق أسيا وأوروبا. في المقابل، تحاول السلطة الحاكمة في تركيا استثمار هذه العلاقة لخدمة جانبين: الأول: إظهار الدور المحوري التركي في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز هذه الرؤيا عن طريق مساعدة تركيا في إعطائها دور الوسيط الفاعل والمشارك في حل القضايا في المنطقة، كونها الأكثر قبولاً في تقريب وجهات النظر الخلافية بين الأطراف المعنية. إما الجانب الثاني: يتعلق بتعزيز تنمية القطاع الاقتصادي، عن طريق السعي المستمر لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، والاستفادة من منافذ الانفتاح مع دول الشرق لزيادة الاستثمارات وتوقيع الاتفاقيات المشتركة التي تؤدي إلى زيادة معدل التبادل التجاري وتحسين مستوى النمو الاقتصادي بشكل عام.

ثانيا) بعد استقراء السياسة التركية الدولية الجديدة، نجد أن هناك ثلاث دوائر رئيسية يتعامل على ضوئها حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا، ويسعى إلى المحافظة على التوازن الاستراتيجي معها وبما يضمن إدراك الجميع لخصوصية تركيا ذات الأيديولوجية الإسلامية التي تؤمن بالتعاطي المنفتح والمعتدل. فالدائرة الأولى تشمل حفظ التوازن ما بين عضوية تركيا كحلف شمال الأطلسي وانتمائها الإقليمي (الجغرافي والحضاري) لمنطقة الشرق الأوسط. الدائرة الثانية تتعلق بحفظ التوازن ما بين العلاقة مع إسرائيل وتأييد تركيا لحل القضايا العربية ضمن مرجعيات الشرعية الدولية. أما الدائرة الأخيرة فهي ذات علاقة بحفظ التوازن الداخلي والخارجي في الحفاظ على إسلامية مجتمع الدولة وعلمانية الدستور وبما يضمن عدم تدخل المؤسسة العسكرية التقليدي والانتقاد الخارجي. ومع هذا يبقى القاسم المشترك في التعامل مع هذه الدوائر بمضمونها وأبعادها هو ما يتعلق بحسابات التقدم والتراجع، والربح والخسارة، وحسابات التأييد المجتمعي الذي يضمن استمرارية الحزب في الحكم للوصول إلى الأهداف، وبين زيادة التأييد للمعارضة مما يؤدي إلى خسارة الحزب في الانتخابات وخروجه من السلطة وإرجاع تركيا إلى ما كانت عليه قبل عام 2002.

ثالثا) إن الحراك الاستراتيجي الدولي لتركيا الذي يقوده حزب العدالة والتنمية يهدف إلى إظهار قدرة تركيا في القيادة المحورية والمركزية إقليمياً، جاء ذلك نتاج الرفض أو التباطؤ في عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي من جانب، ومن جانب آخر يتعلق بالاستفادة من عدم قدرة المشاريع الاستراتيجية المعلنة في منطقة الشرق الأوسط، كونها تتصادم مع بعضها أحياناً، وتعثر البعض منها جراء النتائج السلبية للحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان، وعدم الوصول إلى تسويه شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ووجود مشروع إيراني غير مقبول من

دول المنطقة وخارجها، وغياب المشروع العربي، كل هذا يؤهل تركيا للعب الدور المركزي في المنطقة كونها ترى نفسها الأكثر قبولاً في التعامل مع كافة الأطراف، والأقدر على ملء فراغ قيادة المنطقة.

رابعا) على الرغم من استخدام الحزب الحاكم في تركيا لنهج السياسة القصوى الممكنة في تعاملها مع القضايا الإقليمية، إلا أنها لم تخرج عن السياسة الأمريكية المرسومة في المنطقة، وهي سياسة السلم والحل السلمي. حيث يلاحظ أنه لم يصدر عن واشنطن أو عن حلف الناتو وأوروبا بشكل عام أية انتقادات للسياسة التركية التي أخذت منحنى التصادم مع السياسة الإسرائيلية، وذلك كون الموقف التركي لم يصل إلى درجة قطع العلاقات أو إلغاء الاتفاقيات والمشاريع المشتركة بين الطرفين، وبهذا فتركيا في نظر هذه الأطراف لم تتجاوز الخطوط المحددة، ولم تتعارض مع قواعد القانون الدولي ومواثيقه المعهودة.

وأخيرا يمكن القول إن لعب تركيا لدورها في المنطقة، ليس بالضرورة محاولة استعادة مكانة للعثمانية القديمة، بل قد يكون بمثابة تعبير عن نجاح قدرتها في التعامل مع المتغيرات والمعطيات الإقليمية والدولية الجديدة، كما أنه قد يكون بداية الإعلان الرسمي والمجتمعي أمام العالم لتمسكها بخصوصيتها، وقدرتها على توظيف معادلة التوازن بين الشرق والغرب، وبين الإسلام والعلمانية.

وبالرجوع إلى الفرضيات التي تم استعراضها في مقدمة الدراسة يمكن اختبار مدى صحتها- حيث يتضح من خلال ما تم استعراضه ما يلي:

1. إن هناك علاقة ايجابية بين النهج السياسي لحزب "العدالة والتنمية" وبين تحقيق مصالح تركيا الخارجية.
2. صحة الفرضية التي مفادها وجود علاقة ارتباطيه بين توجهات تركيا الجديدة في بناء جسور من التعاون مع العالم العربي وبين عرقلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وبالرجوع إلى الأسباب التي ما زالت تعترض توطيد العلاقة العربية التركية فإنها تؤكد ارتباطها بمقولة الفرضية ذات الشأن بأهمية الحاجة إلى وضوح المواقف التركية تجاه القضايا الإقليمية التي تحدد مدى زيادة نجاح مستقبل السياسة التركية الدولية في المنطقة.

Reality of International Turkish Relations: The Determinatives and Trends (2002-2010)

Mohammed Al-Mogdad, *Wisdom House Institute, Al Albayt University, Mafraq, Jordan.*

Abstract

The study aims to diagnose the reality of Turkey's International relations since 2002 and until the end of 2010 under the guidance of the authority of "Justice and Development party", based on the discussion of the basic limitations governing Turkey's international policy represented by each of the selected strategic and economic determinatives. The study also shows the nature of the keenness of the executive authority in the development of Turkish interests and its ability to launch a new phase in dealing with political international units influential in the aspirations of the Turkish state in the future, having been absent for Turkey to play the regional central role since its inception as a modern state in 1923.

The study is based on the hypothesis: that there is a correlation between the key determinants that Turkish international relations are based on and the international political movement that pursued by Turkey under the authority of the Justice and Development Party, which took power in 2002. To illustrate such facts the regional and functional approaches were used.

Finally, the study reached several conclusions, notably, the presence of Turkey's new international efforts reflect the trends to show Turkey's pivotal regional role due to its possession of various elements , and the ability to interact with the East neighboring countries based on features in common with the Arab world and the need to meet the requirements of the concept of "interdependence in international relations, and that Turkey would not abandon its efforts to join the European Union, and in maintaining the usual relations with the Western camp, because the end is in the development of interests and to maintain the balance with all international political units and not to engage in the case of direct conflict.

قدم البحث للنشر في 2011/3/27 وقبل في 2011/10/6

الهوامش:

1. Kosebalaban ,Hasan. "Turkey-EU Relations: A clash of Civilization Identities". International Studies Association, Town of Country Resort and Convention Center, California, USA, 2006.p25.
2. أوغلو، احمد داوود. "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية". مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010. ص44-47.
3. إلهيتي، صبري فارس. "الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية". دار الكتاب الجديد، بيروت، 2001. ص 18.
4. عودة، جهاد. "فكرة ومفهوم الاعتماد المتبادل". مجلة الموجز الاقتصادي، شركة الموجز للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة جمهورية مصر العربية السنة الثامنة، العدد (24)، 2010.ص9.
5. Waltz, Kenneth N. "Globalization and Governance". American Political Science Association, Columbia University, New York, 1999. p37.
6. Capapty, Soner and Inver, Akin H. "Turkish Elections: Winners and Fault lines". The Washington Institute for Near East Policy, Washington D. C. USA. July, 2007.pp8-10.
7. Fuller, Graham E. "The New Turkish Republic: Turkey as A pivotal State in the Muslim World". United States Institute of Peace Press, Washington, DC, 2008.
8. Kramer, Heinz. "A changing Turkey: The Challenge to Europe and the United States". The Brooking Institution, Washington, D.C, 2005 .
9. الخماش، رنا. "العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996ـ 2009)." مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010.
10. Terzi, Ozlem. "New Capabilities, Old Relationships: Emergent ESDP and EU-Relations". Southeast European Politics, UK, vol. 3, No.1, June 2002. P43
11. دلي، خورشيد. "تركيا والاتحاد الأوروبي: جدل العضوية وتعدد العقبات والخيارات". مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثامنة، العدد الخامس والتسعون، لبنان، تشرن ثاني، 2009. ص31.
12. نوفل، ميشال. "عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية". الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010. ص 43.
13. انظر: نشرة دائرة الإحصاءات العامة التركية لعام 2009.

14. Kramer, Heinz. Ibid. pp 111-112.

15. انظر: البنك الدولي: قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية في العالم. الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) لتركيا لعام 2009.

16. Asirim, Oguz. "Output Inflation Trade of Evidence form Turkey". The Central Bank of the Republic of Turkey, Discussion Paper No: 19506, April, 2010.p13.

17. Bilgin, Mert. "Energy and Turkey's and Turkey's Foreign Policy: State Strategy Regional Cooperation and Private Sector Involvement". Lynne Publishers, London, 2001. p42.

18. Tunali, Halil. "The Analysis of Unemployment in Turkey: Sam Empirical Evidence Using C-Integration Test". European Journal of Social Sciences, Volume 18, No (1), 2010. pp21, 27.

19. Woodcock, Stephen. "European Union Policy Towards Free Trade Agreements". The LSE International Trade Policy Unit (ITPU), London School of Economics, 2007.p12.

20. Soybilgnen, Banis. Glu, Zumrut. "Turkey's Exports Fall: Trade Defect Widens". Turk Stat, Bantam, Turkey, 2010.p18 .

21. باركي، هنري. "تركيا والعراق: أخطار وإمكانيات الحوار". معهد السلام الأمريكي، واشنطن، تقرير رقم (141)، تموز 2005. ص5.

22. Binate, Ayla. Sohrabti, Niloufer. "Elastic ties of Turkish Exports and Imports". Izmir University of Economic, Turkey, 2009. pp33-34.

- كذلك أنظر: معهد الإحصاء التركي (Turk Stat)، 2010

23. عودة، جهاد. مرجع سابق، ص8.

24. دلي، خورشيد. مرجع سابق، ص35.

25. حجاج، عارف (ترجمة). "أوروبا وقبول تركيا في الاتحاد الأوروبي". المركز الاتحادي للتعليم السياسي، ألمانيا، 2009. ص6.

26. دلي، خورشيد، مرجع سابق، ص31.

27. مقلد، حسين طلال "تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد (26)، 2010. ص44.

28. النعيمي، لقمان. "تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام". مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،2007.ص22.

29. Muftuler, Meltem. "Is There a Europeanization of Turkish Foreign Policy?".Turkish Studies, Volume, 11, No3, Sep 2010.p 409.

30. باركي هنري. مرجع سابق، ص6.

31. العناني، خليل. "تركيا والولايات المتحدة: مصالح استراتيجية متبادلة". مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009. ص13.

32. النعيمي، لقمان "تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة". مركز الدراسات الإقليمية". جامعة الموصل، العراق، 2009. ص139.

33. Goble, Paul. "Turkey Returns to a Transformed Transcaucasia". Azerbaijan Diplomatic Academy's Biweekly, Azerbaijan, 2008. p14.

34. الخماش، رنا. مرجع سابق، ص 38، 39.

35. Middy, Bruce.Susser ,Asher. "Turkish-Israeli: Relations in a Trans – Atlantic Context". Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 2009.pp106-107.

36. Middy, Bruce. Susser, Asher. Ibid. p 109.

37. الخماش، رنا. مرجع سابق، ص41.

38. Martin, Lenore G. "Assessing the Impact of US-Israel Relation on the Arab World". US Foreign Policy, vol, 13. No.1,2010.pp 7-18.

39. Oktem, Kerem. "Turkey and Israel: Ends and Beginnings". Open Democracy Ltd, London, 2010.P13.

40. Gruen. George E. "Recent Developments in Turkish-Israel Relations". Jerusalem Center for Public Affairs, Jurusalem, 2010.P15.

41. رضوان، وليد "العلاقات العربية التركية". شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2006. ص77.

42. Muftuler, Metem. "Turkey And Israel: An Evolving partnership". Ariel Center for Policy Research (ACPR), Bilkent University, Turkey, 1998.p17.

43. Larrabee, Stephen. "Turkey Rediscovers the Middle East". Foreign Affairs. July, 2007.p117.

44. Dempsey, Judy. "Turkey Turning Cool to NATO". The International Healed Tribune, The Global Edition of New York Times, New York, 2006.p86 .

45. Benli, Melina. "Turkey's Changing Middle East Policy". University of Completeness, Madrid, 2010, p158.

46. المرهون، عبد الجليل. "مستقبل الدور التركي في الخليج". مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009. ص2

47. المرهون، عبد الجليل. مرجع سابق، ص57.

كذلك انظر:

Turkey: The Defense Industry. Equlibri.http:11UK. Equilibri: Net Larticiel 9401, Turkey.Net.April,2008.

48. مبروك، شريف. "نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، الرياض، عدد (95)، كانون أول 2008. ص17.

49. باكير، علي أروزتوركز. "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج". الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.ص80.